الحرية
alhurriyah.sy
وطـــن الكلمـة
20 صفحة
صحيفـة إلكترونيـــة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع
الإثنين 26 جمادى الأولى 1447 هـ | 17 تشـرين الثاني 2025 م | العدد 09

الرئيس الشرع يزور مصرف سوريا المركزي

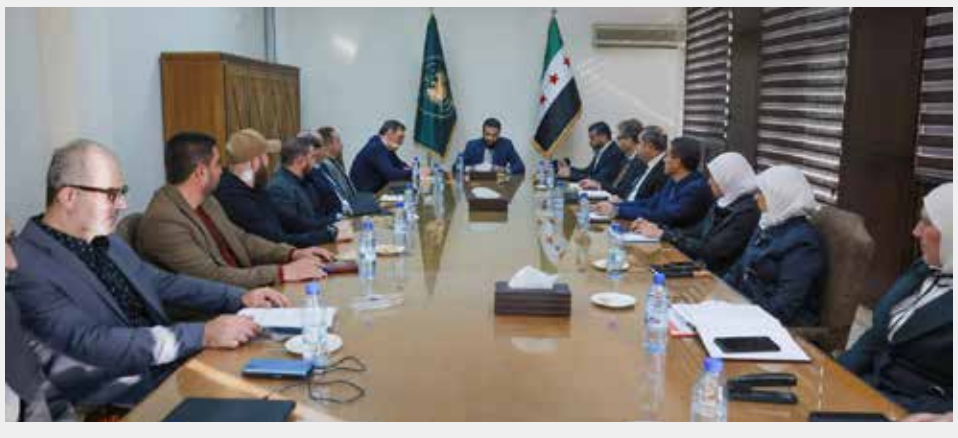

«هيئـة التخطيط» و «UNFPA»

يُباشـــران عمـلاً مشتركاً لترميـم فجوات البيانـات في سوريا

7 |

القطاع السـياحي جاهـز للاستثمار

بوجود إطـار تنظيمي حديث عبر الشـركات القابضة

2 |

«المحارب القديم» يحتاج تغييراً في النهج واعتمـاد سياسـات بيئية حقيقية

17 |

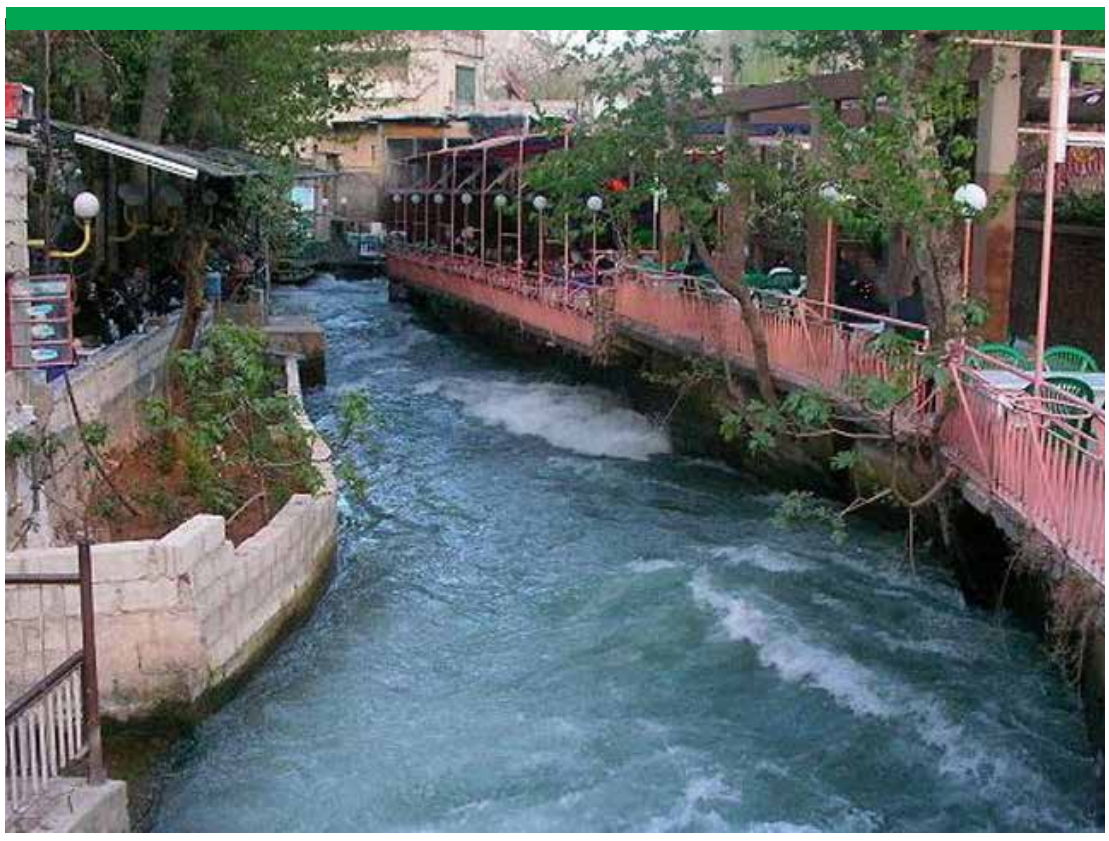

▪ اقتصـاد 3 |

إعادة بنـاء اقتصاد جديد.. يحتاج إلى تطبيق معايير الحوكمة والشفافية

▪ محليـات 16 |

إجـراءات جديدة لتحقيـق استقرار قطاع الثـروة الحيوانية وإعـادة ترميمه

بصراحـــة

مجرد ملاحظات

عمران محفوض

حسناً فعلت وزارة الطاقة عندما قررت خفض أسعار المحروقات بنسبة تقارب الـ 25 % لما لهذا القرار من آثار إيجابية متعددة وواضحة على محدودي الدخل بالمرتبة الأولى، وعلى جميع المنتجين وأصحاب الفعاليات التجارية والخدمية بالمرتبة الثانية، لكن هناك بعض الملاحظات لابد من ذكرها بخصوص هذا الاجراء المهم ..

-بعض المواطنين فهم صدور هذا القرار أنه محاولة لكسر قسوة رفع تعرفة الكهرباء، وللتخفيف عن كاهل الأسر الفقيرة من ثقل فاتورة التدفئة خلال فصل الشتاء القادم، إلا أن رفع أجور خدمات الإنترنت عكس الموقف.

- فرحة المواطنين بصدور القرار المذكور كانت سابقة لمفعول إيجابياته المرجوة؛ فإلى اليوم لم يلمسوا منافعه سواء على تخفيض تعرفة النقل أو أسعار المواد والسلع في الأسواق كافة.

-وضع قرار خفض أسعار المحروقات جميع المواطنين في سوية اقتصادية واجتماعية واحـدة؛ فكان أشبه بقرارات تعميم الدعم السابقة، وكأنه توجد رغبة حكومية في إعادة تجربة الدعم، ولكن بطريقة جديدة.

-كان بالإمكان تخفيض سعر المـازوت والغاز المنزلي بنسبة أكبر، وترك سعر البنزين على ارتفـاعـه، وكـذلـك الأمـر ذاتـه بالنسبة للغاز الصناعي، كون من يملك سيارة ثمنها آلاف الـدولارات ليس كمن يستخدم باصات النقل الداخلي والميكرو سرفيس للتنقل، ويعتمد على المازوت لتدفئة أفـراد عائلته، فالإمكانيات المالية للأول أكبر بكثير مقارنة بالدخل الشهري للمواطن الآخـر، وتالياً من واجب الحكومة التوجه بقراراتها التخفيضية نحو الأسر الفقيرة والمحتاجة وأصحاب الدخل المحدود.

-رغم أهمية قرار خفض أسعار المحروقات فإنه لم يحقق التوازن بين كتلة الراتب وارتفاع نفقات الأسرة الذي فاقمته فاتورة الكهرباء، فكميات الاستهلاك للمادتين مختلفة، وأيضاً قيمها المالية متفاوتة، وتالياً من هنا تكمن أهمية التركيز على تخفيض أسعار المازوت والكهرباء المنزلي، وترك بقية أنواع حوامل الطاقة تحت سقف التعويم ومتغيرات سعر الصرف.

-لعل تـأخـر الجهات الرقابية المعنية بمتابعة تنفيذ قرار تخفيض أسعار المحروقات جعل نتائجه الإيجابية غير ملموسة حتى اليوم، حيث كان من المفترض أن يواكبه صدور تعريفات أدنـى لركوب الباصات والمكروات والتكاسي داخل المدن، والسيارات والبولمانات العاملة على الخطوط بين المحافظات.

إنها مجرد ملاحظات نأمل أن تتحول إلى إجـراءات تنفيذية بأسرع وقت ممكن، نوردها في هذه الزاوية ليس انتقاصاً من أهمية قرار خفض أسعار المحروقات، بل من أجل تكوين قيمة مضافة له؛ تزيد من منافعه على الصعد كافة، وترفع مستوى الرضا في المجتمعات الفقيرة، فضلاً عن تأكيد ضـرورة العمل على تثبيت أسعار المشتقات النفطية بالليرة السورية بعيداً عن الـدولار حتى لا يكون سعر الصرف المتغير في السوق الـسـوداء سبباً أو حجة لـدى المنتجين والتجار وأصـحـاب الفعاليات الخدمية ووسائل النقل لرفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم بنسب غير منطقية، ما قد يكون علّة لدفن القرار أعلاه في مكان مولده.

القطاع السياحي جاهز للاستثمار بوجود إطار تنظيمي حديث عبر الشركات القابضة

الحرية ـ نهلة ابوتك

تعمل سوريا اليوم على إطلاق نهضة اقتصادية جديدة عبر الاستثمار في القطاع السياحي، الـذي لـم يعد مـجـرد نشاط ترفيهي، بل تحوّل إلـى محرك أساسي لإعادة الإعمار وتنشيط الدورة الاقتصادية. ويبرز دور الشركات القابضة ووزارة السياحة فـي تنظيم الاستثمار وضـمـان جاهزية القطاع لاستقطاب المشاريع المحلية والخارجية، بما يعزز التنمية ويفتح الباب أمام الاستثمارات العربية والأجنبية.

استقطاب الاستثمارات

تسعى سوريا إلـى إعـادة تموضعها الاقتصادي من خـلال جـذب الاستثمارات العربية والدولية، وإعـادة تقديم القطاع السياحي كـنـافـذة أولـى للتواصل مع الـعـالـم. وفـي هـذا الإطـار، تـركـز وزارة السياحة على إحياء المواقع الأثرية، تطوير المسارات السياحية، وتأهيل المنشآت الفندقية والخدمية، بما يدعم تحريك الاقـتـصـاد ويـخـلـق فـرص عـمـل واسـعـة على المستوى المحلي. ويشير الخبير الاستشاري في تأسيس الصناديق السيادية مهند الزنبركجي لـ الحرية إلى أن الاستثمار الخارجي وحده ليس كافياً لتحقيق التنمية المستدامة، مؤكداً أن أي خطة ناجحة تحتاج إلى بيئة قانونية مستقرة، محاكم اقـتـصـاديـة عـادلـة، وإجـــراءات استثمار واضحة. كما يوضح أن جزءاً كبيراً من عوائد الاستثمار الخارجي يعود للمستثمر، ما يجعل بناء قاعدة اقتصادية محلية قوية شرطاً لتحقيق أثر طويل الأمد.

إطار تنظيمي حديث

يرى الزنبركجي أن القطاع السياحي جاهز للاستثمار، لكنه يربط نجاحه بوجود إطـار تنظيمي حـديـث عـبـر الـشـركـات القابضة. ويؤكد أن الاستثمار السياحي لن يحقق أثره الحقيقي ما لم يُدمج ضمن شركات قابضة واضحة الحوكمة، قادرة على تنظيم المشاريع وتوزيع المخاطر وحماية حقوق المستثمرين. وتُعد هذه المنظومة أسـاسـاً لتحويل المـبـادرات الفردية إلى بنية اقتصادية قابلة للنمو، بما يضمن شراكة متوازنة بين الدولة والقطاع الخاص وينعكس إيجاباً على المجتمعات المحلية.

منظور اقتصادي متعدد المستويات

من جانبه، يوضح الخبير الاقتصادي الدكتور إيهاب اسمندر أن دمج الاستثمارات السياحية ضمن شركات قابضة يمثل آلية فعّالة لإدارة مشاريع إعادة الإعمار، إذ إن أي مشروع سياحي كبير يحرك قطاعات الطرق والكهرباء والمياه والاتصالات والنقل والـخـدمـات. كما أن الشركات القابضة قـادرة على استقطاب التمويل المحلي والخارجي وتوزيع المخاطر، ما يتيح تنفيذ مشاريع ضخمة دون تحميل الدولة أعباء مالية كبيرة.

تحليل خسائر بعض الفنادق

يتطرق اسمندر إلى وضع بعض فنادق الساحل التي تواجه تحديات تشغيلية، لكنه يـحـذر مـن تقييم هـذه المنشآت بشكل عشوائي. ويطرح أسئلة جوهرية:

هـل جميع الـفـنـادق خـاسـرة أم أن المشكلة محصورة ببعضها؟

هل الخسائر دائمة أم مرتبطة بظروف طارئة؟

هل تعود الأسباب لضعف الإدارة أو التسويق أو تراجع المجموعات السياحية أو تأثير الأزمة الاقتصادية؟

ويـؤكـد أن تغيير الملكية وحـده لا يكفي لحل المشكلات، داعياً إلى إعداد دراسات جدوى دقيقة لكل فندق واعتماد معايير شفافة لاختيار الشركات القابضة، مع التأكيد على أهمية آليات المحاسبة والمقارنة بالمعايير الدولية.

فرصة استثمارية جاهزة

يؤكد الزنبركجي أن القطاع السياحي اليوم يشكل فرصة استثمارية جاهزة بفضل انخفاض رأس المـال المطلوب مقارنة بالمشاريع الصناعية، وارتـفـاع القدرة على خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وسرعة استرداد رأس المال. ويشير إلى أن نجاح أي مشروع سياحي يؤدي إلى تنشيط البنية التحتية المحيطة، ليصبح جـزءاً أساسياً مـن عملية إعـادة الإعمار الاقتصادية والاجتماعية.

استعدادات النهوض بالقطاع

من جهته، يوضح مدير الإعـلام في وزارة السياحة عبد اللّه حلاق أن الوزارة تولي اهتماماً كبيراً بالقطاع باعتباره أحد أهم محركات النمو الاقتصادي. وتشمل جهود الوزارة:

تطوير البنى التحتية وتأهيل المنشآت السياحية

تبسيط إجـراءات الاستثمار وتحديث أنظمة الترخيص

تـوفـيـر خـريـطـة اسـتـثـمـاريـة واضـحـة للمشاريع الجديدة

تنشيط برامج الترويج السياحي داخلياً وخارجياً.

كما يشير إلـى أن الساحل السوري يحظى بأولوية للاستثمار بفضل جاهزيته العالية وقدرته على استقطاب مشاريع كبيرة وصـغـيـرة، مـع اعـتـبـار المشاريع الـصـغـيـرة والـمـتـوسـطـة رافـعـة مهمة للتنمية المحلية.

ويؤكـد حـلاق أن رؤيـة الـوزارة تهدف إلى رفع جودة المنتج السياحي السوري وتقديم تجربة متكاملة لـلـزوار، لتكون السياحة جـزءاً محورياً في إعـادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي.

خريطة طريق متكاملة

تكشف مقاربات الزنبركجي واسمندر وتـوجـهـات وزارة السياحة عـن ضـرورة بناء نموذج اقتصادي يعتمد على الإنتاج المحلي المنظم والاستفادة من الاستثمار الخارجي دون الارتهان له. ومع الانسجام بين الرؤية التنفيذية والتحليل الاقتصادي، يظهر القطاع السياحي كقوة قادرة على:

– تحفيز الاستثمار المحلي والخارجي

– دعم البنى التحتية والخدمات

– إطـلاق مشاريع إعـادة إعـمـار ذات مردود سريع

– توفير فرص عمل واسعة

وبذلك تصبح السياحة بوابة عملية لإعـادة الإعمار ووسيلة لإعـادة سوريا إلى الخريطة الإقليمية والدولية.

إعادة بناء اقتصاد جديد ..

مؤسسات حكومية قوية تخضع في أدائها للحوكمة والشفافية وفق رؤية أكثر تفاعلاً مع اقتصادات العالم

الحرية - آلاء هشام عقدة

تسعى الحكومة إلى إعادة بناء اقتصاد جديد، وفق رؤية أكثر تفاعلاً مع اقتصادات العالم، وبناء مؤسسات حكومية قوية تخضع في أدائها للحوكمة والشفافية، وإلى توفير ظروف مواتية لإحراز تقدم ملموس على هذا الصعيد، يلبي حاجة البلاد للاستقرار والرفاه.

أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية الدكتور ذو الفقار عبود بين لـ"الحرية" أن الحكومة في سوريا تتبنى نهج الاقتصاد الحر، حيث تم توقيع اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم عربية وأجنبية، عكست مدى جاهزية الدولة لاحتضان الاستثمارات بأشكالها المختلفة.

وأضاف ذو الفقار: من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال عامي 2025 و2026، نتيجة خطط الحكومة لإدراج الشركات السورية في الأسواق المالية، وإطلاق عملية إعادة إعمار ابتكارية، تقلص التكاليف في محاولة لإعادة بناء البلاد بأسلوب اقتصادي أكثر استدامة.

ونوه ذو الفقار بأن التقديرات الدولية التي تتحدث عن حاجة سوريا إلى 400 مليار دولار لإعادة الإعمار غير دقيقة، لأن مفهوم إعادة الإعمار بالطرق التقليدية قد تم تجاوزه، وتتطلب سوريا الجديدة منظومة تشريعية متطورة، ونهجاً اقتصادياً يحقق استقراراً مستداماً وتنمية شاملة تتماشى مع المتغيرات التي شهدتها البلاد، والحكومة بصدد تعديل قوانين الاستثمار المعمول بها، وتحويلها إلى أدوات حقيقية لدعم التنمية وجذب المستثمرين، انطلاقاً من حرص الدولة على منح المستثمرين المرونة اللازمة لإدارة مشاريعهم، وحمايتهم من الفوضى التي كانت سائدة سابقاً.

استثمارات ضخمة وإصلاحات في الإدارة الاقتصادية

وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتوقّع أن يحتاج تعافي الاقتصاد السوري إلى عشر سنوات نظراً للخسائر الجسيمة، التي لحقت بالناتج المحلي والتي تقدر بنحو 800 مليار دولار، إضافةً إلى ارتفاع نسبة الفقر 90% والفقر المدقع 66%، ما يعني أن أكثر من نصف السكان يعانون من عدم القدرة على تأمين احتياجاتهم الأساسية، فالبلاد بحاجة ماسة إلى زيادة معدلات النمو عبر استثمارات ضخمة وإصلاحات في الإدارة الاقتصادية، وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية، مثل التعليم والصحة والطاقة وتشغيل القطاع الإنتاجي، ليتمكن الاقتصاد من توليد فرص العمل وتقليل الاعتماد على المساعدات.

تحرير الاقتصاد للنهوض بسوريا

لذلك فإن التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري على مستوى التعافي هي تحديات كبيرة، وتحرير الاقتصاد هو أنسب الخيارات المطروحة للنهوض بالبلاد، وخاصةً أن التجارب الاقتصادية السابقة خلقت تفاوتات اجتماعية وعدم مساواة وفجوة عميقة بين طبقة ثرية، وطبقة محدودة الدخل تعيش ليومها في أحيان كثيرة، تحولت خلال سنوات الحرب إلى طبقة فقيرة وأغلبها يعاني من الفقر المدقع، ولذلك فإن نجاح الاقتصاد الحر مرهون بوجود نهج يوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولا سيما أن تصنيف 90% من سكان سوريا فقراء في ظل تحرير الاقتصاد يستدعي وجود شبكات أمان اجتماعي تحميهم من الانزلاق نحو الفقر المدقع، وتضمن حصولهم على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وفرص تعليم متساوية، واعتماد برامج دعم تضمن حصول الفئات الأكثر ضعفاً على الاحتياجات الأساسية، وإغفال هذا الجانب الهام من السياسة الاقتصادية الجديدة سيزيد من حجم معاناة أكثر السكان، ويخلق أزمات اجتماعية خانقة تهدد استقرار المجتمع وتقلل من فرص النمو والتنمية البشرية.

تحديات كبيرة

وأوضح الدكتور ذو الفقار أنه حسب بيانات البنك الدولي انكمش الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري بحدود 85% منذ 2011، أما الصادرات فقد انخفضت وفق بيانات التجارة الخارجية السورية للفترة نفسها بنسبة 89%، في حين هبطت الواردات إلى 81%، كما هبطت قيمة الليرة مقابل الدولار الأميركي بمقدار 270 ضعفاً، وهذه تحديات كبيرة أمام السياسات الاقتصادية الحكومية.

ورغم كل ذلك، تمتلك سوريا ثروات طبيعية يمكن استثمارها للتعافي الاقتصادي، مثل احتياطات النفط والغاز ومناجم الفوسفات، والأراضي الزراعية الخصبة التي كانت تغطي احتياجات المنطقة من القمح والقطن، رغم إن استثمار هذه الموارد يواجه تحديات كبيرة، من أخطرها تدمير البنية التحتية الإنتاجية، وندرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن أولويات الحكومة من المفترض أن تركز على القطاعات الأكثر تأثيراً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ومن جانب آخر، تعدّ سوريا من أهم الدول الزراعية في المنطقة نظراً إلى التنوع المناخي ووفرة الأراضي الخصبة، وتساهم الزراعة في 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تساهم بنسبة 40% في تأمين فرص العمل، وتنتج سوريا سنوياً في الظروف الاقتصادية الطبيعية المستقرة نحو 4 ملايين طن من القمح، يليه الزيتون بنحو 700 ألف طن، ما يجعل سوريا من أكبر المنتجين عالمياً، كما تشتهر سوريا بزراعة ونوعية القطن الذي تنتج منه 300 ألف طن في العام.

استراتيجيات لزيادة الإنتاج

ونوه ذو الفقار بوجود استراتيجيات عدة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج في سوريا تتمثل في تحسين البيئة الاقتصادية والتشريعية عبر تخفيض الضرائب، وتسهيل الإجراءات، وتوفير الطاقة بأسعار مدروسة، ودعم الصناعات الأساسية مثل الغذائية والنسيجية، كما يتطلب الأمر تعزيز القوة الشرائية المحلية من خلال خلق فرص عمل وزيادة الأجور، وتحفيز الطلب المحلي، بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تبني التقنيات الحديثة في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة لتطبيق أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة، والتركيز على تطوير البنية التحتية، وإعادة تأهيل المصانع والمزارع لزيادة الإنتاجية.

أما أهم السياسات الاقتصادية والتشريعية المطلوبة لزيادة الإنتاج فمنها:

– تخفيض الضرائب على الإنتاج المحلي، وإعطاء حوافز للمصنعين لدعمهم وتوسيع عملياتهم.

– وتحرير السوق للسماح بتفاعل أكبر بين قوى العرض والطلب وتقليل القيود المفروضة.

– بالإضافة لتبسيط إجراءات الترخيص والتصدير لتشجيع الاستثمار وتسهيل حركة التجارة.

– وضمان توفير الطاقة اللازمة للصناعة بأسعار مدروسة، ودعم الصناعات الغذائية و النسيجية لكونها الأكثر قدرة على قيادة التعافي الاقتصادي.

– ودعم الصناعات المشتقة وتطوير صناعات تعتمد على المنتجات الأساسية، مثل تصنيع منتجات مشتقة من الزيتون (صابون، مستحضرات تجميل) لزيادة القيمة المضافة.

– تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية لزيادة إنتاج الكهرباء.

– تطوير البنية التحتية من تحديث المصانع والمزارع، وإنشاء بنية تحتية متينة في قطاع الري والمواصلات.

– وفي قطاع الزراعة يمكن تبني أساليب الزراعة الحديثة مثل الزراعة الذكية، وأنظمة الري الذكي، والزراعة المحمية (في البيوت البلاستيكية) لزيادة الإنتاجية وحماية المحاصيل.

وعلى صعيد تحفيز الطلب المحلي يمكن توفير فرص عمل جديدة من خلال إعادة تأهيل المصانع والمزارع لزيادة فرص العمل، وزيادة الأجور والرواتب بما يتماشى مع تكاليف المعيشة لزيادة الدخل المتاح للإنفاق. وتشجيع الاستهلاك المحلي وإطلاق حملات توعوية لتشجيع المواطنين على شراء المنتجات السورية.

من عباءة الوظيفة إلى ريادة الأعمال..

مبادرات شبابية في سوريا تكسر قيود الدخل المحدود

الحرية – نهلة أبو تك

في زمنٍ تتراجع فيه فرص العمل وتزداد الضغوط المعيشية، يطرح منشورٌ انتشر مؤخراً على مواقع التواصل الاجتماعي سؤالاً صريحاً وموجعاً: "شو شعورك وأنت عم تفيق كل يوم الساعة ستة الصبح لتحقق حلم غيرك؟"

منشورٌ خاطب آلاف الشباب السوريين الذين وجدوا أنفسهم أسرى "عباءة الوظيفة"، في إشارةٍ إلى حالة الاعتماد الكلي على الدخل الشهري المحدود، وغياب روح المبادرة الفردية في سوقٍ يعاني من الركود وصعوبة تأسيس المشاريع.

التحرر من "الأمان الوظيفي"

صاحب المنشور، وهو شاب يعمل حالياً في دمشق بعد تجربة في الإمارات، دعا الشباب إلى التحرر من فكرة "الأمان الوظيفي"، مؤكدًا أن "الثروة لا تأتي من الراتب، بل من الجرأة على التجربة"، واستعرض نماذج من الأعمال الصغيرة الممكنة في سوريا دون الحاجة إلى رأس مال كبير، مثل المطاعم الافتراضية، وخدمات الكوي والتوصيل، وإنتاج المحتوى الإعلامي المستقل.

تجارب من الواقع

بينما يتحدث كثيرون عن صعوبة البدء، كانت مرام، خريجة إدارة الأعمال، مثالاً لمن اختارت كسر دائرة الانتظار، فبعد أن عجزت عن إيجاد فرصة عمل في مجالها، قررت تعلم فن تصفيف الشعر والمكياج.

تحمل حقيبتها يومياً، تتنقّل بين المنازل والمناسبات، وتأخذ مواعيدها عبر الهاتف، ومع مرور الوقت، أصبح دخلها الشهري يغطي احتياجاتها الأساسية ويمنحها استقلالية كانت تحلم بها.

أما منال، فقد وجدت في مطبخها باب رزقٍ واسعاً، بدأت بتحضير المأكولات المنزلية في بيتها، وأنشأت صفحة على فيسبوك لعرض منتجاتها، شيئاً فشيئاً، ذاع صيتها وأصبحت تمتلك قاعدة زبائن واسعة، لتتحوّل من ربة منزل إلى اسم معروف في مجال المأكولات البيتية.

وفي الزاوية الأخرى من المشهد، يقف مضر، شاب لم يجد عملاً رغم محاولاته الكثيرة، بعد أن عجز عن تأمين بدل إيجار لمحل صغير، قرر العمل من منزله، وامتهن تلبية طلبات الأراكيل للمنازل والمقاهي الصغيرة، ومع الاجتهاد والالتزام، بدأ يكوّن شبكة زبائن ثابتة، جعلت من مشروعه الصغير مصدر رزق مستقر.

هذه القصص ليست استثناءً، بل مؤشر على موجة جديدة من التفكير العملي في صفوف الشباب السوريين، الذين باتوا يبحثون عن حلول واقعية في بيئة اقتصادية صعبة.

ثقافة المبادرة الفردية

في حديثه لـ الحرية، يرى رائد الأعمال خالد الخياط أن ما يحدث اليوم يعكس تحول حقيقي في الوعي الاقتصادي للشباب السوري، قائلاً:

ما نراه هو بداية ثقافة جديدة تعتمد على المبادرة الفردية، الشباب صاروا يدركون أن الوظيفة لم تعد تضمن لهم الاستقرار، وأن العمل الحر، مهما كان بسيطاً، يمكن أن يكون نواة مشروع ناجح.

ويضيف الخياط إن سوريا تمتلك طاقات بشرية ضخمة رغم الظروف الصعبة، وإن الفرص لا تزال موجودة، لكنها تحتاج إلى من يراها بعيون مختلفة، موضحاً أن عدداً من المشاريع الصغيرة القائمة حالياً بدأ بفكرة من داخل المنازل، وتطور تدريجياً عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

بحسب مختصين في الاقتصاد الاجتماعي، فإنّ ارتفاع معدلات البطالة دفع بالكثيرين إلى البحث عن بدائل عمل غير تقليدية، وتشير المؤشرات المحلية إلى زيادة لافتة في المشاريع الفردية المرتبطة بالطهي، وصيانة الأجهزة، وخدمات التجميل، والتسويق الإلكتروني، وهي مجالات لا تحتاج إلى رأس مال كبير، لكنها تتطلب الإصرار والاستمرارية.

ويرى الخياط أن دعم رواد الأعمال الشباب بالتدريب والإرشاد يمكن أن يخلق جيلاً جديداً من المنتجين داخل البلاد، قائلاً: من يمتلك الموهبة والرغبة يستطيع أن يبدأ من الصفر، المهم أن يتجاوز الخوف من الفشل.

الثروة تبدأ من فكرة

من "عباءة الوظيفة" إلى عالم المبادرات الفردية، يتشكل اليوم في سوريا وعيٌ جديد يتجاوز انتظار الفرص نحو صناعة الفرص. وبينما تستمر التحديات الاقتصادية، يبقى الأمل معقوداً على عقولٍ شابة تجرؤ على التجريب، وتؤمن بأن الثروة تبدأ من فكرة... لا من رأس مال.

ربما أصعب خطوة في طريق النجاح هي الخطوة الأولى... خطوة الخروج من دائرة الانتظار.

أن تبدأ اليوم بفكرة بسيطة، يعني أنك فتحت باباً جديداً في حياتك، وربما باب رزقٍ لغيرك أيضاً.

في بلدٍ أنهكته الظروف، لا يزال هناك متّسع للحلم، فقط لمن يملك شجاعة البداية.

«التجارة الداخلية» تعتمد منهجية لتدقيق الفواتير والأسعار

الحرية – لمى سليمان

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق غياث بكور، عن المنهجية المتبعة حالياً في ضبط أسعار المنتجات في العاصمة، والتي تهدف إلى الالتزام بقانون حماية المستهلك وتنظيم هامش الربح معتمدة على الخطوات التالية:

أوضح بكور في تصريحه لـ"الحرية"، عدم وجود آلية تسعير مركزية تصدر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجميع السلع حالياً، بل تم اعتماد منهجية ترتكز على الرقابة المباشرة للفواتير و ضبط الأسعار، وتعتمد هذه المنهجية على ثلاث خطوات رئيسية:

*تدقيق الفواتير: يتم التركيز على تدقيق الفواتير الصادرة عن سوق الهال للمبيعات الموجهة إلى باعة المفرق.

*السعر التأشيري: يتم أخذ سعر تأشيري (استرشادي) من سوق الهال، وسعر تأشيري آخر من باعة المفرق، ليتم على أساسهما تحديد التكلفة الحقيقية للمنتج.

*ضبط هامش الربح: يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وتنظيم الضبوط بحق الباعة في حال تجاوز الربح للحد المتعارف عليه والمسموح به تجارياً أو في حالات التلاعب بالأسعار والإعلان عنها بقيم مرتفعة جداً، بالإضافة إلى حالات الغش.

وتأتي هذه الإجراءات لضمان التزام التجار بالأسس القانونية التي تفرض تحديد الأسعار بناءً على الكلفة الفعلية مضافاً إليها هامش ربح معقول، بعيداً عن الاحتكار أو المغالاة غير المبررة، ما يحمي القدرة الشرائية للمواطنين.

وفيما يتعلق بتلقي الشكاوى ومتابعتها من قبل المواطنين في حال وجود أي مخالفة، أكد بكور على تفعيل العديد من القنوات لتمكين المواطنين من التواصل الفوري مع المديرية، بما يؤكد على التزام الوزارة بمبدأ الاستجابة السريعة:

*الخط الأرضي المباشر (٣١٩)؛ وهو رقم مخصص للشكاوى يعمل على مدار ٢٤ ساعة، ويتم الرد على جميع الشكاوى ومتابعتها فورياً، مع تسجيلها لغايات التدقيق والمتابعة الإدارية.

*خدمة واتساب وحضور شخصي لمقدم الشكوى: يتاح لمقدم الشكوى القدوم بشكل شخصي إلى المديرية أو إحدى الشعب التابعة لها في المحافظات لتقديم شكواه، ليتم معالجتها فوراً واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حال ثبوت المخالفة بحق المخالف.

شبكة الأمان الاجتماعي في سوريا ركيزة أساسية لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة

الحرية – فادية مجد

تتطلب المرحلة الحالية في سوريا تعزيز شبكة الأمـان الاجـتـمـاعـي كـأحـد الركائز الأسـاسـيـة لتحقيق الـعـدالـة الاجتماعية والاستقرار المجتمعي، حيث تسهم هذه الشبكة في حماية الفئات الأكثر هشاشة، وتوفير الحد الأدنـى مـن الحياة الكريمة، وخاصة في ظل التحولات الاقتصادية وإعادة الإعـمـار، بحيث ترتكز على مبادئ التكافل والتضامن من خلال برامج مدروسة وآليات تنفيذ شفافة ومشاركة مجتمعية فاعلة.

وفي هذا السياق أوضح الخبير الاقتصادي إيهاب اسمندر أن شبكة الأمـان الاجتماعي تمثل ضـرورة وطنية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، خاصة في ظل التحول نحو اقتصاد السوق الحر، مؤكداً أن هذه الشبكة لا تقتصر على تقديم المساعدات، بل يجب أن تكون منظومة متكاملة تـواكـب مرحلة إعـادة الإعمار وتدعم الاستقرار الاجتماعي.

الركائز القيمية والاجتماعية

وأشار اسمندر إلى أهمية الاستفادة من الأطر الإسلامية في الضمان الاجتماعي، من خلال تفعيل الزكاة كأداة للتكافل، وتعظيم دور الأسر والعائلات في الإعالة، واعتبار الدولة الملاذ الأخير لتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين. منوهاً بضرورة ربط المساعدات النقدية بمعدلات التضخم لحماية القوة الشرائية، وفـرض رقابة على أسعار السلع الأسـاسـيـة مثل الخبز ومشتقات النفط، إضافة لربط الإصلاحات الاقتصادية بحماية المجتمع عبر توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية التي تخلق فرص عمل وتساهم في إعادة الإعمار.

الركائز المؤسسة والتمويل المستدام

واقترح اسمندر إنشاء هيئة وطنية للضمان الاجتماعي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتخضع للمساءلة والشفافية، إلى جانب إنـشـاء سجل وطني موحد للمستفيدين يعتمد على معايير دقيقة للاستحقاق.

ولفت إلى إمكانية تنويع مصادر تمويل الشبكة من خـلال تفعيل صندوق الزكاة بشكل مـؤسـسـي، وتخصيص نسبة من عائدات المشاريع التنموية الكبرى، وإنشاء صندوق استثماري خاص بالضمان الاجتماعي، واستقطاع نسبة رمزية من رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص بشكل طوعي، مع ضرورة تصميم برامج تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً، مثل الدعم النقدي المشروط مقابل التزام الأسر بإلحاق الأطفال بالتعليم، وبرنامج كفالة الأيتام لتلبية احتياجاتهم الأسـاسـيـة والتعليمية، وبـرنـامـج المعاش التقاعدي للعجزة وذوي الإعاقات الذين لا معيل لهم، وبرنامج الدعم العيني عبر توزيع سلال غذائية وقسائم شراء.

آليات التنفيذ والتطوير

وبحسب اسمندر فـإن التنفيذ يجب أن يتم تدريجياً عبر مرحلة تجريبية في مناطق مـحـددة، مـع اعـتـمـاد نـظـام دعـم متدرج حسب درجة الاحتياج والظروف المعيشية، وربط الدعم ببرامج التمكين الاقتصادي من خلال تدريبات مهنية وقروض صغيرة، وإنشاء مرصد اجتماعي لرصد مؤشرات الفقر وقياس فاعلية البرامج.

موضحاً أن نجاح الشبكة يتطلب تفعيل المشاركة المجتمعية مـن خـلال إقامة شراكات مع الجمعيات الأهلية، وتشجيع التطوع الاجتماعي لجمع التبرعات وتنفيذ المبادرات، وتشكيل لجان محلية للإشراف على تـوزيـع المساعدات ومراقبة الأداء، مـؤكـداً ضـرورة أن تـتـرافـق الشبكة مع سياسات اقتصادية كلية تدعم القطاعات الإنتاجية وتوفر فرص عمل، وبرامج إعادة إعـمـار تستهدف المناطق الأكـثـر تـضـرراً، وإصلاح نظام الدعم ليصبح أكثر استهدافاً وفعالية.

الرقابة والتقييم

وختم بـالإشـارة إلـى أن منع الانـحـراف فـي مـسـار الشبكة يتطلب وجـود نظام رقابة ومحاسبة مستقل، وتقارير دورية عن الأداء والتأثير، ودراسـات تقييم أثر منتظمة، ومؤشرات أداء واضحة تقيس مدى تحقيق الأهداف.

إن هذه المقترحات تشكل إطاراً متكاملاً لبناء شبكة أمان اجتماعي فعالة في سوريا، تساهم فـي تخفيف المعاناة الإنسانية، وتعزز الاستقرار، وتؤسس لمرحلة جديدة من العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

صناعيون يطالبـون بتفعيل دور غـرف الصناعـة كشريك أساسي مع الوزارات المعنية

الحرية – مركزان الخليل

لفت الصناعي لـؤي نـحـلاوي النائب السابق لغرفة صناعة دمشق وريفها الى منافسات جوهرية تواجه القطاع الصناعي، أبرزها ارتفاع التكاليف وتكدس المنتجات المحلية، ما يهدد استمرارية عمل العديد مـن المعامل، وأشـار نـحـلاوي إلـى وجـود مـخـاوف جدية لـدى المستثمرين بشأن الالتزام بالعقود المبرمة، داعياً إلى تفعيل دور غرفة الصناعة كشريك أساسي مع الوزارات المعنية، واستثمار ميزة اليد العاملة التنافسية عبر خفض تكاليف الإنتاج والحد من التهريب.

مخاوف تثير قلق المستثمرين

لكن ثمة مـخـاوف كثيرة الـيـوم تثير حالة من القلق والخوف لدى المستثمرين تتعلق بمدى مصداقية الالتزام بالتعاقدات الاستثمارية، خاصة فيما يتعلق بالعقود المبرمة مع المستثمرين.

وأشار نحلاوي إلى قرارات صادرة عن إدارة المدينة الصناعية في عدرا، تتعلق بتحويل العقود المبرمة مع بعض المستثمرين من الليرة السورية إلى الـدولار، والمطالبة بالدفع بسعر الصرف الحالي، وبالتالي هذا الإجـراء يتعارض مع مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين".

وللتخفيف من هذه المخاوف، وإزالـة القلق لدى أهل الاستثمار، دعا النحلاوي إلى إشراك غرف الصناعة لضمان حقوق الجميع، وتفعيل دورها كشريك أساسي مع وزارتي الاقتصاد والصناعة، كونها مؤسسة "غير ربحية" تـهـدف لخدمة الصناعيين، إلى جانب تمكينها من طرح مشاريع استثمارية مباشرة في الأراضي الصناعية التي لم يتم استغلالها ، مشيراً إلى أن الغرفة لا تسعى للربح ويجب منحها خاصية معينة في هذا الشأن وتحقيق فاعلية أكبر لدورها في زيادة العملية الإنتاجية الكلية.

العمالة فرصة ذهبية مهدورة

الجـانـب الـذي لا يمكن تجاهله في حـسـابـات العملية الإنـتـاجـيـة ومـفـردات تكلفتها، أجـور اليد العاملة، حيث أكد نحلاوي أن سورية لا تـزال تمتلك "فرصة ذهبية" لاستثمار اليد العاملة الموجودة، حيث إن أجور العمال تعتبر تنافسية عالمياً.

إلا أنـه لفت أن هـذه الميزة تتضاءل بسبب ارتفاع تكاليف الإنـتـاج، خاصة مع ارتفاع القيمة الجمركية الأساسية على مستلزمات الإنـتـاج، والـتـي قـد تصل إلى الضعف، وأشار إلى أن هذا الارتفاع، بالإضافة إلـى استمرار التهريب للبضائع الجاهزة المـقـلـدة، يـؤدي إلـى انـخـفـاض الـقـدرة التنافسية للمنتج المحلي.

خطر "تكديس" الإنتاج يهدد بإغلاق المعامل

وهنا حقيقة لا يمكن تجاهلها، في ظل صعوبات العملية الإنتاجية والتسويقية لا سيما حالات التخزين الواسعة للمنتجات.

حيث أكـد نحلاوي تراجع الـصـادرات ، ووجـود تكدس في المنتجات المحلية، خاصة في معامل الأدوات المنزلية، ما يهدد معظم هذه المعامل في الأشهر القليلة القادمة، ليس هـذا فحسب، بل فقدان عمليات التطوير والتحديث لها ما أفقدها صفة المنافسة، مقارنة مع الدول المجاورة والتي خضعت للتطور الكبير، ما ساهم في سهولة دخولها الأسـواق السورية ومنافستها للمنتجات المحلية، خاصة من حيث التكلفة، الأمر الذي يدفع بعض الصناعيين إلـى الاكتفاء بتجميع المنتجات بدلاً من التصنيع الكامل.

طرح عملة جديدة في سوريا:
خطـوة نحـو اسـتقرار نقـدي مسـتدام

الحرية – آلاء هشام عقدة

تستعد سوريا لطرح عملة جديدة في خطوة استراتيجية، لمعالجة التضخم وتعزيز القوة الشرائية لليرة السورية، وسط تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة.

الدكتور عبد الهادي الرفاعي، عميد كلية الاقتصاد، بيّن لـ "الحرية" أن طرح العملة الجديدة يمثل أداة أساسية لإعادة بناء الثقة في النظام النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي، فهناك مبررات اقتصادية لطرح العملة.

الدكتور الرفاعي أوضح أن العملة الجديدة تهدف إلى معالجة التضخم الجامح الذي وصل إلى مستويات قياسية، إضافة إلى استبدال العملة القديمة بعملة جديدة أكثر استقراراً وقوة شرائية، وإعادة بناء الثقة في النظام النقدي لجذب الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وأشار الرفاعي إلى أن هذه الخطوة تشكل بداية لإصلاحات أوسع ،تعزز استقرار السوق النقدية وتنشط الاقتصاد المحلي.

الفرص الاقتصادية لطرح العملة الجديدة

وفق الدكتور الرفاعي، العملة الجديدة توفر فوائد عدة منها: السيطرة على التضخم عبر سحب العملة القديمة من التداول، وتعزيز الاحتياطي النقدي لتوفير قاعدة مالية قوية، وتوحيد سعر الصرف بين السوق الرسمية والموازية، ما يقلل تقلبات الأسعار، وتحفيز الاستثمار الأجنبي من خلال وجود عملة مستقرة وموثوقة.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن طرح العملة الجديدة يمثل فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد النقدي بما يتماشى مع الإصلاحات المالية المطلوبة.

المخاطر المحتملة

كما حذر الدكتور الرفاعي من مخاطر عدة قد تصاحب عملية الطرح: منها احتمال ارتفاع التضخم إذا لم تصاحب الإصدار سياسات مالية ونقدية رشيدة، وصعوبة تحديد سعر صرف عادل للعملة الجديدة، واحتمال هروب رؤوس الأموال خلال فترة الانتقال إذا لم تُعزز الثقة في العملة.

تأثير الطرح على الأسر ومستوى المعيشة

أكد الرفاعي أن الأسر ستشهد تأثيرات مباشرة:

تغير الأسعار والرواتب قد يكون مفاجئاً لبعض الفئات.

فترة تأقلم اقتصادي واجتماعي قد تكون صعبة على محدودي الدخل.

إمكانية تحسن القوة الشرائية إذا صاحب إصدار العملة تحسن اقتصادي أوسع.

وأشار إلى أن إدارة هذه المرحلة تتطلب سياسات اجتماعية داعمة لحماية الأسر أثناء الانتقال النقدي.

شروط نجاح العملة الجديدة

الدكتور الرفاعي حدد عناصر أساسية لضمان نجاح الطرح: منها استقلال المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية، وشفافية كاملة في عملية إصدار العملة وتوزيعها، مع دعم مالي دولي لضمان قيمة العملة وقبولها خارجياً، وتطبيق إصلاحات هيكلية في القطاعات الإنتاجية لدعم الاقتصاد الحقيقي.

وأكد أيضا أن هذه العوامل تشكل قاعدة لضمان استقرار نقدي طويل الأمد وتعزيز الثقة في الاقتصاد السوري.

وعن التحديات الأساسية التي تواجه إصدار العملة الجديدة: أوضح الرفاعي أن الطرح يواجه تحديات على عدة مستويات:

سياسية: ضرورة تعزيز الاستقرار الداخلي والأمني.

تقنية: تكاليف الإصدار والطباعة الآمنة للعملة الجديدة.

اقتصادية: ضعف الإنتاج المحلي واعتماد الاقتصاد على الاستيراد.

اجتماعية: ضمان عدالة توزيع العملة وحماية الفئات الهشة أثناء مرحلة الانتقال.

ويعد الطرح خطوة استراتيجية لإعادة بناء اقتصاد قوي ومستقر، مع السيطرة على التضخم وتعزيز الثقة في النظام النقدي، بما يمهد الطريق لنمو اقتصادي مستدام وجذب استثمارات محلية وأجنبية.

حمايـة المـال العام ..
التـوقيع الالكترونـي يحـد مـن الفساد والرشـوة

الحرية– بشرى سمير

يشكل الفساد الإداري تحديًا كبيرًا حتى بعد التغيرات السياسية وذلك بسبب جذوره العميقة في البنية الإدارية والثقافة المؤسسية ويظهر الفساد الإداري بعدة أشكال معظمها يتعلق بإساءة استخدام السلطة والمنصب.

ولفت محمد شقير خبير في التنمية الإدارية إلى أن من أهم مظاهر الفساد الإداري هي الرشوة من خلال الحصول على أموال أو مزايا غير مستحقة، مقابل تسهيل أو إنجاز معاملة والمحسوبية والواسطة تعيين أو ترقية الأقارب والأصدقاء بناءً على العلاقات الشخصية، وليس على أساس الكفاءة وإقصاء الكفاءات وتهميش الموظفين الأكفاء وإبعادهم عن مراكز التأثير لصالح الموالين، ما يؤدي إلى هجرة العقول وهناك مظاهر الاستيلاء على المال العام ونهب المال العام عبر صفقات وهمية أو اختلاس مباشر، وهو ما يُعرف بالفساد المالي.

كما أن إساءة استخدام السلطة واستغلال المنصب والنفوذ لتحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة وهناك الترهل الإداري وعدم الإنتاجية تضخم عدد الموظفين مع انخفاض حاد في الإنتاجية الفعلية بسبب الروتين والبيئة غير المحفزة .

حلول عملية لمكافحة الفساد الإداري

واقترح شقير لمعالجة الفساد الإداري تتطلب نهجًا شاملاً يلامس الجذور الهيكلية والثقافية، عن طريق تعزيز الشفافية والحوكمة، ويتطلب ذلك تطبيق مبادئ الحوكمة التي تزيد من الثقة في المؤسسات، من خلال الشفافية الكاملة في صنع القرار وتعزيز سيادة القانون ومشاركة جميع الأطراف المعنية.

ووفقاً لشقير، يمكن تحقيق ذلك عبر الإدارة الإلكترونية، وهنا يقلل التحول الرقمي (مثل الأرشفة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني) من التدخل البشري المباشر ما يحد من فرص الرشوة والمحسوبية.

إقامة أنظمة رقابية

وهناك إعلان سياسات وخدمات الدولة بشكل واضح ليكون المواطن على علم تام بحقوقه وواجباته، وتفعيل آليات الرقابة والمحاسبة، إذ يجب إقامة أنظمة رقابية فعالة وقادرة على كشف حالات الفساد ومحاسبتها

دون تمييز، وهذا يشمل إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية مثل هيئات الرقابة والتفتيش وأتمتة عملياتها لضمان السرعة والدقة في المتابعة، وضرورة وضع عقوبات رادعة وجزاءات واضحة تناسب حجم الفساد المرتكب وحماية المال العام وممتلكات الدولة من خلال رقابة صارمة وبناء نظام وظيفي قائم على الجدارة للقضاء على المحسوبية والواسطة.

ولفت شقير إلى أنه لابد من اعتماد معايير أداء واضحة في التعيينات والترقيات بحيث تعتمد على الكفاءة والإنجازات وليس الأقدمية أو العلاقات وتحسين بيئة العمل وربط الرواتب والحوافز بمستوى الأداء لتعزيز الدافع للعمل الجاد وتوقيع الكفاءات المؤهلة ووضعها في المناصب المناسبة لاستثمار طاقاتها.

لافتاً إلى أن توعية المجتمع وتعزيز القيم ومكافحة الفساد ليست مسؤولية مؤسسية فقط، بل مجتمعية أيضًا.

وأضاف: يمكن المساهمة عبر عقد ندوات توعوية في الدوائر الحكومية والجامعات ودور العبادة حول دور الدين والأخلاق في محاربة الفساد وخطورته على المجتمع، وإنشاء نظام لمكافآت الموظفين أو المواطنين الذين يبلغون عن حالات الفساد مع الحماية من الشكاوى الكيدية ودعم وتقوية دور منظمات المجتمع المدني المستقلة لمراقبة الأداء الحكومي وتوثيق الانتهاكات.

هيكلة جذرية للتخلص من الترهل

ونوه شقير بأن الإصلاح الإداري الشامل يحتاج فيه الجهاز الإداري إلى إعادة هيكلة جذرية للتخلص من الترهل، من خلال تقليص عدد الموظفين غير المنتجين وإعادة توزيع المهام بشكل أكثر كفاءة وإدخال التكنولوجيا الحديثة في جميع القطاعات الحكومية لتسريع الإجراءات وتحسين جودة الخدمات.

«هيئة التخطيط» و «UNFPA» يُباشران عملاً مشتركاً لترميم فجوات البيانات في سوريا

الحرية – هناء غانم – رشا عيسى

أطلقت هيئة التخطيط والإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ورشة عمل وطنية بهدف إعادة بناء المنظومة الإحصائية في سوريا وتعزيز دور البيانات في صياغة السياسات التنموية، وذلك في فندق الداما روز بدمشق،و بمشاركة ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية والمنظمات الأممية.

خطوة لتأسيس نظام إحصائي وطني متكامل

أكد رئيس هيئة التخطيط والإحصاء أنس سليم أن الورشة تمثل خطوة استراتيجية نحو بناء منظومة بيانات وطنية حديثة، تعتمد على نقاشات تفاعلية وعروض تقنية تهدف إلى تشخيص الفجوات التي أصابت النظام الإحصائي خلال السنوات الماضية، وتعزيز التكامل بين المؤسسات المنتجة للبيانات.

لافتاً إلى إن الإحصاء يمثل أداة أساسية لدعم صنع القرار وتحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا تأتي أهمية فهم احتياجات مستخدمي البيانات، سواء كانت كمية أو نوعية، لضمان أن تكون البيانات دقيقة وموثوقة وذات جدوى عملية.

وأضاف: نعمل في الهيئة على بناء منظومة إحصائية متكاملة، مع فرق عمل متخصصة، تهدف إلى تحسين إنتاج البيانات واستخدامها بشكل فعّال لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا شك أن تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء الوطنيين والدوليين، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة.

وأشار إلى إدراك التحديات التي تواجه البيانات المتاحة، سواء من حيث التوقيت أو الدقة أو القدرة على تلبية احتياجات المستخدمين، ومن هنا تأتي أهمية هذه الورشة في تشخيص الوضع الحالي للنظام الإحصائي، وتحديد منتجي البيانات ومستخدميها، وتعزيز الحوار البنّاء بينهم لضمان تطوير النظام بشكل مستدام، مؤكدا أن هذه الورشة ليست مجرد نشاط شكلي، بل هي إعلان واضح عن الالتزام المستمر بالعمل مع الشركاء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وتحويل البيانات إلى أداة فعّالة لخدمة الوطن والمجتمع.

وأوضح سليم أن الورشة تمتد خمسة أيام وتتناول محاور متعددة تتعلق بواقع البيانات، بهدف الوصول إلى قاعدة بيانات وطنية شاملة تخدم القرار الحكومي في مختلف القطاعات.

لم تعد أرقاماً بل أساس القرار

وشدد نائب ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان بوشتا مرابط على أن البيانات أصبحت اليوم محوراً لاتخاذ القرار، وأن تعزيز العلاقة بين منتجي البيانات ومستخدميها خطوة ضرورية لتحسين جودة المعلومات ورفع مستوى الحوكمة.

وأكد أن فهم احتياجات الجهات الوطنية وتعزيز قدرات الكوادر الإحصائية شرط أساسي لبناء بيانات موثوقة تدعم السياسات الوطنية.

وأضاف أن البيانات لم تعد مجرد أرقام أو إحصاءات جامدة،بل أصبحت العصب الحيوي لاتخاذ القرارات المستنيرة في مجالات الصحة، التعليم، التخطيط الحضري، والتنمية السكانية.

وتعتبر البيانات المصدر الأوثق للأدلة التي تمكننا من العمل بحكمة وفعالية، لافتاً إلى وجود فجوات بين منتجي البيانات ومستخدميها سواء في التواصل والتنسيق وأحياناً الثقة.

غياب الرقم الإحصائي لن يستمر

وفي تصريح خاص لـ"الحرية"، أوضح مدير الإحصاء السكاني في الهيئة فهمي الفاعوري أن غياب الأرقام الإحصائية خلال السنوات الماضية خلق حالة من التكتم والارتباك، خاصة في المجال الاقتصادي، حيث كان الرقم الإحصائي مغيّباً وغير معلن رغم أهميته كأساس لكل عملية اقتصادية.

معالجة فجوات الماضي وبناء الثقة

وبين أن الورشة الحالية تهدف إلى دراسة آليات التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات بالتنسيق مع اليونيسف، وعرض البيانات المتوفرة بعد التحرير، والمسوح الإحصائية المنجزة، وكيفية التشارك مع الوزارات المنتجة للسجلات الإدارية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

من سيدفع ثمن نهاية عصر النفط والغاز؟

متابعة : مها سلطان

اختارت صحيفة «الغارديان» البريطانية أن تكون افتتاحيتها اليوم مستوحاة من طقس مدينة بيليم في البرازيل، حيث لا تزال اجتماعات قمة المناخ (كوب30) مستمرة. تقول الصحيفة البريطانية في الافتتاحية المعنونة بـرأي صحيفة الغارديان في مؤتمر كوب 30: يجب على أحد ما أن يدفع ثمن نهاية عصر النفط والغاز: إن طقس المدينة يعكس تماماً مسار المفاوضات: صباحات مشمسة تحمل قدراً من التفاؤل، يعقبها تراكم الغيوم وهطل مطري كثيف.

وتوضح الصحيفة أن القمة بدأت بـ«شمس مشرقة» عبر الاتفاق على جدول الأعمال منذ اليوم الأول، بينما أجلت القضايا الأصعب ومنها التمويل المناخي، رسوم الكربون، وسد الفجوة بين تعهدات الدول ومسار اتفاق باريس، إلى الأسبوع الثاني.

وتشير الغارديان إلى أن وكالة الطاقة الدولية أكدت الأسبوع الماضي أن عصر الوقود الأحفوري يقترب من نهايته، إذ سيبلغ العالم ذروة استخدام الفحم والنفط والغاز خلال هذا العقد، ثم يبدأ الانخفاض.

وتحذر من أن استخدام الهيدروكربون عالمياً لا يزال يتراجع ببطء شديد، وأن معركة التمويل وتمكين «الانتقال العادل» ستكون في قلب مفاوضات (كوب 30). وتوضح الافتتاحية أن الخلاف يتمحور حول كيفية إبقاء الاحترار عند 1.5 درجة مئوية، فدول الجنوب العالمي تتمسك بالمادة 9.1 من اتفاق باريس، التي تجعل توفير التمويل واجباً على الدول الغنية، بينما تدفع دول الشمال نحو المادة 6 التي تركّز على أسواق الكربون.

أما الدول النامية فتريد تمويلاً مباشراً – وتفضل أن يكون منحاً – بينما تسعى الدول المتقدمة إلى دمج القروض ورأس المال الخاص وتحميل «الاقتصادات الصناعية الجديدة» جزءاً من العبء.

وطالبت الدول النامية العام الماضي بـ1.3 تريليون دولار سنوياً، لكنها حصلت في المقابل على تعهدات لا تتجاوز 300 مليار دولار بحلول 2035، معظمها قروض.

ووفق تحليل لمنظمة «أكشن إيد» لقرابة 19 مليار دولار من مساعدات المناخ على مدى عقد من الزمن، ظهر أن أقل من 3 في المئة أيدوا انتقالاً عادلاً للعمال والمجتمعات المحلية. وترى المنظمة أن «الغيوم ستتجمع فوق بيليم» مع دخول القمة أسبوعها الثاني، وأن الاختبار الحقيقي سيكون قدرة الدول على تجاوز ما فشلت فيه القمم السابقة. وتعتبر الغارديان أن غياب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب – أو أي ممثل عنه – قد يسهل التقدم، إذ تدفع مجموعة الـ G77»» مع الصين نحو آلية انتقال عادل تنقل التكنولوجيا وتوفر تمويلاً خالياً من الديون، بدعم من البرازيل وجنوب إفريقيا والهند، فيما تخشى دول الشمال من أن يؤدي ذلك إلى بطء تحقيق الأهداف المناخية.

الحرية
العدد 09 | السنة الأولى | الإثنين 17 تشـرين الثاني 2025 م

42.6 مليار ليرة تعويضات صندوق الكوارث.. و2110 هكتارات المساحة المستهدفة من الري الحديث

الحرية – حسام قره باش

أوضح مدير مديرية دعم الإنتاج الزراعي الدكتور محمد صيلين أنه مع بداية العام 2025، ومع التحرير جرى العمل على دمج الصناديق التي تعنى بدعم المزارعين والمربين، ضمن مديرية دعم الإنتاج الزراعي، لتصبح أكثر حيوية وأعلى فاعلية وصولاً لتحقيق أهدافها الأساسية في خدمة الفلاحين، وكذلك تعديل قوانين العمل بما يواكب المرحلة القادمة في نهضة البلد الزراعية، وترميم ما أفسدته السياسات المبنية على الفساد والمحسوبية.

وقال صيلين لـ"الحرية": تم رصد موازنة لنهاية العام 2025 من رصيد صندوق التخفيف من آثار الجفاف، والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي قيمتها 50 مليار ليرة للتعويض عن الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية المحتملة بشدة مع زيادة انحراف المناخ، كاشفاً أن اللجان المعنية بحصر الأضرار، أنهت دراسة التعويضات عن المتضررين نتيجة التنين البحري الذي ضرب منطقة بانياس بتاريخ 2025/10/12، وأحدث أضراراً في 83 بيتاً محمياً، وتقوم حالياً بدراسة ومتابعة أضرار التنينين اللذين ضربا منطقة (ميعار شاكر-المنطار) في محافظة طرطوس.

وأضاف صيلين في تصريحه لـ"الحرية": بلغت تعويضات الصندوق منذ بداية تأسيسه في 2011 ولنهاية 2024 حوالي 42,6 مليار ليرة حيث بلغ عدد المستفيدين من التعويضات حوالي 367 ألف أسرة من المزارعين، والمربين في محافظات القطر كافة، إضافة إلى مساهمة الصندوق في توزيع التعويضات التي أقرتها الحكومة.

على صعيد آخر، بيّن مدير دعم الإنتاج الزراعي رصد ميزانية مقترحة بقيمة 50 مليار ليرة للعام 2025 تشمل محافظات (حمص وطرطوس واللاذقية وحماة وريف دمشق وحلب ودير الزور ودرعا) في إطار خطة عمل دائرة صندوق الري الحديث الإنتاجية واستهداف مساحة 2110 هكتارات في المحافظات المذكورة، مشيراً إلى أن العمل متوقف حالياً بسبب تعديلات الهيكلية والقوانين والقرارات الناظمة لآليات العمل وتحديثها، كونه في السابق وصلت الفائدة الممنوحة لقروض شبكات الري إلى 15٪ بدون وجود فترة راحة للسداد.

الاستشارة ليست رفاهية بل درع يحمي المؤسسات في مواجهة التحديات

الحرية – هناء غانم

في ظل التحديات المتسارعة التي تواجه الشركات والمؤسسات، تصبح الاستعانة بالمستشارين خطوة أساسية لتحقيق النجاح المستدام، فالمستشارون يقدمون رؤية موضوعية وخبرة متخصصة تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، بفضل مهاراتهم وقدراتهم، يستطيعون تشخيص المشكلات وتحليل الفرص والمخاطر بدقة، ما يعزز قدرة المؤسسات على التكيف والنمو في بيئات عمل معقدة، ويعدّون أحد الركائز الرئيسية لدعم استدامة المؤسسة ونجاحها.

الخبير والاستشاري في الإدارة والاقتصاد وإعادة هيكلة الشركات، الدكتور عبد المعين مفتاح، أكد في تصريح لـ"الحرية" أن الاستعانة بالمستشارين هي خطوة حيوية لا غنى عنها في عالم الأعمال الحديث، كون الشركات والحكومات بحاجة إلى التوجيه الموضوعي والنصيحة المستقلة التي يقدمها المستشارون، لأنهم يقدمون رؤية من خارج المؤسسة تساعد على اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة بعيداً عن التحيّزات الداخلية.

وأشار مفتاح إلى أن الاستعانة بالمستشارين ليست مجرد ترف إداري، بل هي جزء أساسي من عملية صنع القرار في المؤسسات الحديثة، وقال: "المستشار ليس مجرد موظف إضافي في الفريق، بل هو شريك استراتيجي يساعد الإدارة على رؤية الصورة الكاملة للمؤسسة، ويسهم في اتخاذ قرارات بناءة، بناءً على تحليل موضوعي بعيد عن الضغوط اليومية التي تواجهها الإدارة."

المستشارون يقدمون خبرات متراكمة

وأضاف الدكتور مفتاح إن المستشارين يمتلكون خبرات واسعة في قطاعات متعددة، ما يساعد المؤسسات على تجنب الأخطاء التي قد تكلفها الكثير، كما أن المستشار الجيد يأتي بمعرفة متراكمة من العمل مع مؤسسات متعددة، ما يتيح له تقديم حلول مبتكرة مبنية على تجارب سابقة، وبالتالي توفير وقت الشركات وتكاليفها، فهذه الخبرة تساعد المؤسسات على تجاوز العديد من التحديات دون الحاجة إلى تكرار التجارب."

وأوضح الخبير الاقتصادي أن دور المستشار يتعزّز بشكل خاص عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية الكبرى مثل التوسع أو الدخول في أسواق جديدة، وصرح قائلاً: "في مثل هذه القرارات المهمة، يصبح المستشار بمثابة "رادار القرار"، حيث يسهم في تحليل الفرص والمخاطر ويقدم تقارير دقيقة تتيح للإدارة اتخاذ قرارات محوكمة وواعية."

د. عبد المعين مفتاح :

الخبير والاستشاري في الإدارة والاقتصاد

الاستعانة بالمستشارين ضرورة استراتيجية وليست بديلاً عن الإدارة التنفيذية

المستشار ليس بديلاً عن الإدارة

وأكد الدكتور مفتاح أن المستشار لا يمكن أن يكون بديلاً عن الإدارة التنفيذية، بل هو عامل مساعد يسهم في عملية اتخاذ القرار، ويعمل على تقديم المشورة والتوجيه، لكنه لا يتخذ مكان الفريق التنفيذي في إدارة العمليات اليومية، وظيفته هي مساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات أفضل بناءً على تحليلات موضوعية، لكن التنفيذ يبقى من مسؤولية الإدارة.

خصائص المستشار الجيد

في معرض حديثه عن خصائص المستشار الجيد، صرح مفتاح قائلاً: المستشار يجب أن يكون مستقلاً فكرياً ومالياً، وله خبرة عملية واسعة في مجاله، كما يجب أن يكون قادراً على تقديم حلول مبتكرة ولا يتأثر بالمصالح الشخصية أو العلاقات الداخلية في المؤسسة، فالمستشار الحقيقي لا يسعى إلى الشهرة أو الأضواء، بل يعمل بصمت وبعيداً عن التحيّزات الشخصية لتحقيق مصلحة المؤسسة."

وتابع: المستشار الجيد يمكنه أن يدافع عن أفكار قد لا يتفق معها شخصياً إذا كانت تحقق مصلحة المؤسسة، لأنه يضع الصواب والمصلحة العامة قبل قناعاته الشخصية."

الاستشارة صناعة قرار ناضج

وخلص الخبير الاقتصادي تصريحه بالتأكيد على أن الاستشارة هي عملية تهدف إلى صناعة قرار ناضج ومدروس. وقال: "الاستعانة بالمستشارين ليست مجرد بيع رأي أو تقديم مشورة عابرة، بل هي عملية معقدة تهدف إلى توفير قرارات استراتيجية.

المشاريع الصغيرة بدائل واقعية للتمكين الاقتصادي في سوريا..

من مبادرات فردية إلى منظومات إنتاج مستدامة

الحرية – باسمة إسماعيل

تبرز المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل التغيرات الاقتصادية، كأحد أهم البدائل الواقعية للدخل، خاصة في المناطق الريفية في ظل تقلص فرص العمل وارتفاع الضغوط المعيشية، وبين الحاجة الاقتصادية ورغبة الكثير من النساء في إثبات الذات، تحولت المهارات المنزلية والحرفية المتوارثة إلى مساحة إنقاذ اقتصادي للكثير من الأسر، من خلال تحويل هذه المشاريع لموارد إنتاجية حقيقية. وبين دعم محدود وطموحات واسعة، يبقى السؤال: كيف يمكن لهذه المشاريع الفردية أن تتحول إلى مشاريع اقتصادية قادرة على الاستمرار والنمو؟

طريق التحول نحو الاستدامة

"الحرية" في حديثها مع الدكتور علي عيسى– دكتوراه في العلوم الاقتصادية ومدير الجامعة الأوروبية بنظام العمل عن بعد، عن كيفية تحويل المشاريع الصغيرة لمشاريع اقتصادية مستدامة، بيّن الدكتور علي أنه في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت نفسها خلال السنوات الماضية، دفعت الكثير من الأسر، خصوصاً في المناطق الريفية، والمناطق التي تضررت بنيتها الإنتاجية، للاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ومع تراجع القدرة التشغيلية للدولة والقطاع الخاص، أصبح من الضروري النظر لهذه المشاريع ليس بوصفها حلاً فردياً مؤقتاً فقط، بل كركائز محتملة لإعادة تنشيط الاقتصاد المحلي، وتمكين فئات واسعة من المجتمع، وعلى رأسها المرأة الريفية.

المرأة الريفية طاقة اقتصادية غير مرئية

وأضاف د.علي: إن قوة هذه المشاريع تكمن في مهارة أصحابها، خاصة النساء اللواتي أثبتن قدرة لافتة على تحويل المهارات المنزلية المتوارثة إلى مصادر دخل المرأة الريفية التي كانت لسنوات طويلة شريكاً غير مرئي في العملية الإنتاجية، أصبحت اليوم فاعلاً اقتصادياً حقيقياً، الكثير من النساء نجحن في مشاريع إنتاجية مثل: تصنيع الأجبان والمربيات والمخللات، ومنتجات البيوت التقليدية، وإنتاج الحرف اليدوية، وتربية الدواجن المنزلية، موضحاً أن هذه المشاريع على صغرها، أثبت قدرة واضحة على توفير دخل مستقر نسبياً، مقارنة بظروف البطالة وضعف الأجور، وتحويلها من مبادرات فردية لمشاريع اقتصادية مستدامة يتطلب بيئة دعم متكاملة.

الجدوى الاقتصادية بين الواقع والإمكان

ولفت عيسى إلى أن التجارب المحلية تشير إلى أن هذه المشاريع يمكن أن تساهم في: خفض البطالة، خصوصاً بين النساء والشباب، وتنشيط الأسواق المحلية واستعادة الدورة الاقتصادية في القرى. بالإضافة لتأمين سلاسل إنتاج قصيرة بتكلفة منخفضة.

والحفاظ على الهوية الغذائية والحرفية المحلية كمورد اقتصادي وثقافي.

وتابع د. علي لكن الجدوى الحقيقية لهذه المشاريع لا تتحقق إلا إذا تجاوزت هذه المشاريع حدود الاستهلاك المحلي لتدخل نطاق التسويق الواسع، سواء على مستوى المحافظة أو السوق الوطنية.

معوقات تهدد استدامة المشاريع

وأكد الخبير الاقتصادي أن الاستدامة ليست مجرد فكرة في ذهن صاحب المشروع، بل منظومة متكاملة من الدعم والتمويل والتسويق، مبيناً رغم الإمكانيات الكبيرة، إلا أن هذه المشاريع تواجه مجموعة من العقبات، أبرزها:

ضعف التمويل: أغلب المشاريع تبدأ برأسمال شخصي ضئيل، ما يحد من قدرتها على التوسع.

غياب التدريب الإداري والتسويقي: الكثير من المنتجات جيدة النوعية، لكن لا تصل إلى السوق بالشكل المناسب.

صعوبة الوصول إلى الأسواق: بسبب ارتفاع تكاليف النقل وضعف شبكات التوزيع.

غياب التشبيك والتعاونيات: ما يجعل كل مشروع يعمل منفرداً بدل أن يكون جزءاً من منظومة إنتاج محلية.

التحديات القانونية والضريبية: حيث لا تزال الإجراءات التنظيمية معقدة أمام المشاريع المنزلية والمتناهية الصغر.

دور الجهات المعنية من الدعم المؤقت إلى بناء منظومة

ما المطلوب من الجهات المعنية ؟

وأوضح د. علي لتتحول المشاريع الصغيرة الرافعة اقتصادية حقيقية، لابد من سياسات فعالة وواضحة من الجهات المعنية، للانتقال من الدعم الجزئي للدعم الكامل، من خلال:

توفير التمويل الميسر عبر صناديق محلية، قروض صغيرة بفوائد منخفضة، وبرامج تمويل تشاركية.

إنشاء مراكز تدريب وإرشاد تسويقي تركز على: إدارة المشروع، تحسين الجودة، التعبئة والتغليف، التسويق الإلكتروني.

دعم إنشاء تعاونيات إنتاج وتسويق محلية، التعاونيات تجعل الإنتاج منظماً، وتخفض التكلفة، وتزيد القدرة على الوصول إلى السوق.

فتح منافذ تسويقية ثابتة

مثل أسواق ريفية أسبوعية، منصات بيع إلكترونية، ومعارض دائمة للمنتجات المحلية.

وضع إطار قانوني مرن يعترف بالمشاريع المنزلية كمشاريع اقتصادية مشروعة ويمنحها "ترخيصاً مبسطاً".

نساء ريفيات: دعم موجود لكنه لا يكفي للارتقاء بالمشاريع

ورغم وجود بعض المبادرات الحكومية والمنظمات المحلية لدعم المشاريع الفردية، إلا أن الكثير من النساء الريفيات يؤكدن أن هذا الدعم ما يزال أدنى من مستوى تحويل مشروعاتهن الشخصية إلى مشروعات صغيرة حقيقية.

تقول ريم من ريف اللاذقية، التي تصنع منتجات غذائية: لدينا القدرة على الإنتاج، لكن مشكلتنا في التسويق، نحتاج لمنصات بيع ومنافذ ثابتة، لأن العمل الفردي يرهقنا ولا يحقق استدامة.

أما سمر، التي تدير مشروعاً منزلياً لصناعة دبس الرمان، فتشير إلى أن المشروع منحها ثقة بالنفس، لكنه ما زال هشاً، نريد تدريباً على الإدارة والتسويق، وليس فقط دعم مواد أولية.

أما رولا، التي تعمل في صناعة الأجبان البلدية، فتشير إلى تحد آخر: لدينا منتجات جيدة، لكن تحتاج إلى تعبئة مناسبة وضمانات صحية ليقبلها السوق، الدعم الذي نحصل عليه بسيط، ولا يساعدنا على الوصول إلى هذا المستوى.

من المبادرات الفردية إلى الاقتصاد المنتج

ويختتم الدكتور علي حديثه لتحويل المشاريع الصغيرة إلى اقتصاد محلي فعال، لا يتحقق بإبقاء هذه المشاريع عند حدود "المعين اليومي" بل بدمجها في رؤية أوسع للتنمية الريفية، تقوم على الاستثمار في الإنسان والمهارة والمعرفة، مبيناً أن التمكين الاقتصادي الحقيقي ليس مجرد منح أدوات إنتاج، بل ببناء سلسلة إنتاج متكاملة.

فعندما نوفر التمويل والخبرة والتشبيك، عندها فقط يتحول المشروع من مصدر دخل يومي إلى مشروع اقتصادي قادر على التوسع، والمرأة الريفية قادرة على أن تكون ركيزة لهذا التحول، إذا حصلت على دعم منظم ومستدام.

اقتصاد محلي منتج

بينت التجارب لنساء ورجال قدرتهم على الإنتاج، لكن ينقصهم الدعم الكافي الذي يسمح للمشاريع بالنمو.

تبقى المشاريع الصغيرة في سوريا فرصة كبيرة غير مستثمرة بالكامل، ومع بناء منظومة دعم حقيقية، يمكن لهذه المبادرات أن تتحول إلى اقتصاد محلي منتج، يسهم في استقرار الأسر وتنمية المجتمعات الريفية.

الحرية
العدد 09 | السنة الأولى | الإثنين 17 تشـرين الثاني 2025 م

كيف يمكن تحويل الأزمات إلى فرص واعدة للنهوض الاقتصادي في سوريا؟

الحرية – فادية مجد

عانت سوريا لسنوات طويلة من واقع اقتصادي بالغ الصعوبة، تفاقم في ظل النظام البائد نتيجة العقوبات الدولية التي فرضت عليها، والتي أدت إلى شلل حركة الإنتاج، وضعف البنية التحتية. واليوم وبعد أن تم رفع تلك العقوبات، يبرز سؤال جوهري وهو.. هل تستطيع سوريا أن تحول هذه التحديات المتراكمة إلى فرص حقيقية للنهوض الاقتصادي؟، وهل تمتلك الأدوات والرؤية اللازمة لاستثمار مواردها الطبيعية في بناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً؟

تحديات متراكمة

المستشار والأكاديمي زياد أيوب عربش أكد لـ"الحرية" أن سوريا تواجه تحديات اقتصادية عميقة ومتراكمة، جاءت نتيجة سنوات طويلة من الحرب التي ألحقت دماراً واسعاً بالبنية التحتية، وأثرت بشكل مباشر على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وفاقمت من معدلات البطالة والفقر، وأضعفت الناتج المحلي الإجمالي.

وأضاف عربش: هذه التحديات باتت أكثر تعقيداً في ظل موجة جفاف غير مسبوقة تضرب البلاد، ما زاد من الضغط على القطاع الزراعي الذي يعد من الأعمدة الأساسية للاقتصاد السوري.

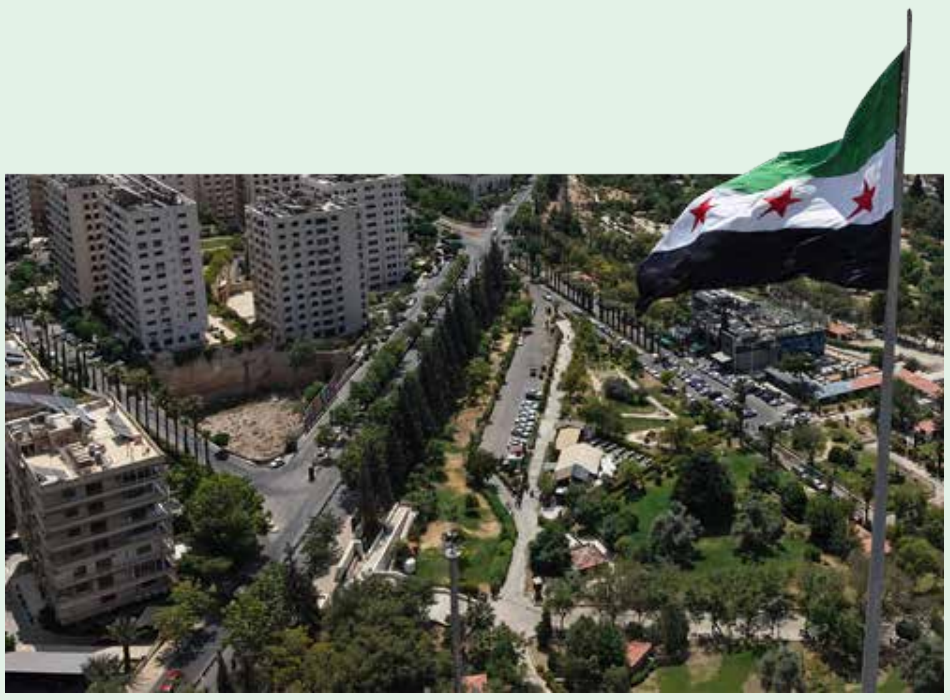

فرص للنهوض

وأشار عربش إلى أنه رغم الظروف الصعبة، لا تزال هناك فرص واعدة للنهوض الاقتصادي، شريطة أن يتم استثمارها بشكل مدروس واستراتيجي، فسوريا تمتلك موارد طبيعية غنية ومتنوعة، أبرزها الأراضي الزراعية الخصبة، والثروات الباطنية مثل النفط والغاز والفوسفات، إلى جانب إمكانات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، كما أن الموقع الجغرافي لسوريا، الذي يربط بين آسيا وأوروبا، يمنحها ميزة تنافسية يمكن تحويلها إلى مركز لوجستي إقليمي يخدم حركة التجارة والنقل في المنطقة.

وشدد عربش على أن النهوض الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مجموعة من الإجراءات المتكاملة، تبدأ بجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وإصلاح المؤسسات الاقتصادية بما يضمن بيئة أعمال مستقرة ومحفزة للنمو.

شروط التعافي الاقتصادي

ولفت إلى أهمية الاستثمار في الزراعة الذكية، عبر إدخال تقنيات حديثة مثل الري بالتنقيط، واستخدام الأقمار الصناعية لمراقبة المحاصيل وتحسين الإنتاجية، ما يساهم في رفع كفاءة القطاع الزراعي وتقليل الهدر في الموارد.

وأن استغلال الموارد الطبيعية يجب أن يتم وفق رؤية تنموية شاملة، تضمن تحويل هذه الثروات إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة، بدلاً من تصديرها كمادة خام، وهو ما يتطلب تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بها، وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك.

موضحاً أن تعزيز التجارة الإقليمية يتطلب تحسين شبكات النقل والتخزين، وربط مناطق الإنتاج بالأسواق المحلية والدولية، بما يقلل من الخسائر ويزيد من القدرة التنافسية للمنتجات السورية.

وختم عربش كلامه بالإشارة إلى أن تحويل هذه الفرص إلى نهوض فعلي يستوجب إعادة الاستقرار الأمني والسياسي، وإصلاح المؤسسات الحكومية والاقتصادية لضمان بيئة مستقرة وجاذبة، وتنويع القطاعات الاقتصادية بين الزراعة، الصناعات التحويلية، والخدمات، مع تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية والدولية من خلال تعزيز الشفافية والحوكمة، وتطوير البنية التحتية للنقل والتخزين لربط الإنتاج بالأسواق وتقليل الخسائر، والتركيز على تنمية الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على حمل أعباء التنمية، من خلال برامج تدريبية ومهنية تواكب احتياجات السوق وتدعم الابتكار وريادة الأعمال.

360 منشأة صناعية في حسياء

خطط لنقل مصفاة حمص ومعمل الأسمدة

الحرية – ميمونة العلي

اجتمع نائب وزير الاقتصاد السوري المهندس باسل عبد الحنان مع مجلسي إدارة غرفتي الصناعة والتجارة في حمص، وبحضور محافظ حمص الدكتور عبد الرحمن الأعمى، ومدير عام المدينة الصناعية في حسياء طلال زعيب.

وبيّن عبد الحنان وجود دراسة لإعادة النظر بالرسوم الجمركية، وتعويض الصناعيين الذين تضررت معاملهم خلال الحرب بحسب الإمكانات، منوهاً بوجود اقتراح صندوق تنمية صناعية يقدم قروضاً حسنة بموجب قاعدة بيانات، بالتعاون مع كل من (الغرف – الوزارة – الـ (UNDP).

وأوضح نائب وزير الاقتصاد والصناعة وجود دعم كبير للصادرات والترويج لها، حيث تم دعم ٣٠ شركة سورية للمشاركة مجاناً في معرض خارجي بمنحة من السعودية، وقريباً سيتم إطلاق عمل مجلس المصدرين السوريين بهدف الترويج للصادرات السورية، بالإضافة إلى آليات أخرى تصب جميعها في خدمة ودعم المنتج المحلي والصادرات السورية.

كما أكد أن النظام الاستثماري الجديد في المدن الصناعية، الذي يعطي المستثمر خمس سنوات استثمار مع إعفاء خطوط الإنتاج والآلات من الرسوم الجمركية وسهولة الحصول على التراخيص، يشجع على الاستثمار ويدعم الصناعة المحلية، مبيناً دعم مراكز التدريب المهني بالكوادر والمخابر وإدخال مناهج التدريب على مهن جديدة يتطلبها سوق العمل، كما أن هناك دراسة لنقل معمل الأسمدة في حمص وإنشاء معامل جديدة في خنيفيس والفرقلس وفصل خط (TSP) ثلاثي سوبر فوسفات عن الخطوط الأخرى، بهدف تقريب الوصول إلى مصادر الطاقة (الغاز الطبيعي والمياه) بعيداً عن مياه بحيرة قطينة، فخطة الوزارة على المدى القصير إنشاء معامل أسمدة جديدة.

وكذلك الأمر بالنسبة لمصفاة حمص، حيث سيتم نقل المصفاة وتحويل أرضها إلى منطقة سكنية، مبيناً أن القطاع العام المتهالك سيتم تخصيصه بحيث يحقق أكبر عائد ممكن بأي صيغة، سواء تشاركية أو BOT، مع الحفاظ على اليد العاملة الموجودة حالياً.

بدوره، قدّم مدير مدينة حسياء الصناعية طلال زعيب شرحاً وافياً لواقع الاستثمار في المدينة الصناعية، وخاصة ما يتعلق بتوفير المياه اللازمة للصناعة ضمن ظروف الجفاف، ومراعاة الخزان المائي في منطقة القلمون. وقسّم حسياء الصناعية إلى ثلاث مناطق (منطقة القلمون، ومنطقة شمال لبنان، ومنطقة حمص وحماة)، فأغلب المستثمرين من هذه المناطق، مبيناً التسهيلات الكثيرة المقدمة للصناعيين، حتى وصل عدد المتقدمين للحصول على الترخيص الإداري للبدء بالإنتاج إلى أكثر من ٥٠ معملاً وأكثر من ٧٠ مكتتباً باشروا بإجراءات الترخيص، بعضهم باشر بالأعمال الإنشائية، وهناك أكثر من ٥٠ مستثمراً استأجروا الهنغارات لإنشاء معامل جديدة.

وأشار إلى أن عدد المكتتبين قبل التحرير بلغ ١٠٣٢ مكتتباً، وعدد المنشآت المنتجة ٢٦٠ تقريباً، أما اليوم فقد بلغ عدد المنشآت المنتجة ٣٦٠ منشأة، ومع نهاية النصف الأول من العام القادم سيرتفع الرقم إلى ٦٠٠ منشأة منتِجة، مبيناً الحلول الكثيرة المقترحة والقابلة للتنفيذ لحل مشكلة الجفاف والحاجة للمياه، ومنها إمكانية استجرار مياه من حوض القلمون ومعالجة المياه الكبريتية لتصبح صالحة للإنتاج في المعامل، وتدوير مياه الصرف الصناعي والصحي لتصبح صالحة حتى للشرب.

قطاع البناء في درعا يستعيد عافيته ويسجل أداءً هو الأفضل منذ سنوات

الحرية- عمار الصبح

شهدت حركة البناء في العديد من مدن وبلدات محافظة درعا نشاطاً متزايداً خلال العام الجاري، مقارنةً مع كانت عليه الحال قبل سنوات، ما يعكس الزخم المتصاعد لسوق العقارات الذي بدأ يتجه نحو الانتعاش مجدداً بعد سنوات من الركود.

ووفقاً للعديد من مطوري ومراقبي سوق العقارات، فقد سجل قطاع البناء في درعا خلال العام الجاري الأداء الأفضل له منذ سنوات، حيث ارتفعت نسبة المشاريع السكنية التي تم تشييدها صيف هذا العام بمعدل فاق 50 ٪ مقارنة مع العام السابق، الأمر الذي ساهم في انتشال قطاع البناء من دوامة الركود الذي عصفت به لسنوات.

استثمارات المغتربين وعودة الوافدين

وبين الخبير في الشأن العقاري أحمد الشحادة، أن ارتفاع أعداد المغتربين العائدين صيف هذا العام، إضافة إلى عودة الوافدين من دول الجوار بعد التحرير، شكلا ضغطاً متزايداً على السكن، ما ساهم في تدفق الاستثمارات نحو قطاع البناء الذي بات يشهد نمواً ملفتاً.

وأشار الشحادة في حديثه لـ"الحرية"، إلى أن تحويلات المغتربين أسهمت في ارتفاع نسبة نمو حركة البناء، معتبراً أن ما يزيد على 60% من الأبنية التي جرى تشييدها خلال الأشهر الماضية تعود لمغتربين. ولفت الخبير العقاري إلى أن ارتفاع إيجارات المنازل مؤخراً، لعب دوراً أيضاً في تحريك القطاع، وجعل من عمليات التشييد والبناء خياراً مجدياً، سواء كان لغايات السكن الخاص أو الاستثمار.

طلب متزايد على الشقق

وكشف الشحادة عن حاجة المحافظة لآلاف الشقق السكنية لسد الطلب المتزايد على السكن، خصوصاً مع ارتفاع أعداد الوافدين من دول الجوار، وهو ما ضغط على سوق العقارات في المحافظة الذي يعاني أساساً من نقص حاد في الوحدات السكنية، خصوصاً مع التدمير الذي تعرضت له العديد من المدن والبلدات.

ولفت إلى أنه ورغم الارتفاع المتزايد في نسب نمو القطاع، إلا أن أغلب المشاريع السكنية التي يجري تشييدها، هي عبارة عن مشاريع صغيرة كبناء منازل وعمليات ترميم، فيما لا تزال المشاريع الكبيرة كالضواحي السكنية، غائبة عن المشهد العقاري في المحافظة، ما يبرز الحاجة إلى تسريع ملف إعادة الإعمار وتوجه الاستثمارات نحو المشاريع السكنية الكبرى. ودعا الشحادة إلى ضرورة توسيع المخططات التنظيمية في مدن وبلدات المحافظة، وطرح المزيد من الأراضي المعدة للبناء، ما يحدُ من الارتفاعات القياسية التي شهدتها أسعار الأراضي داخل المخططات التنظيمية.

ارتفاع في الطلب على مواد البناء

بدوره، وصف متعهد البناء عوض الياسين، النشاط الذي شهدته حركة البناء مؤخراً بالمشجع، خصوصاً وأنها تأتي بعد مرحلة حرجة من الركود التراكمي مرّ فيها القطاع سابقاً، مبيناً أن قطاع البناء والتشييد يعد مولّداً للآلاف من فرص العمل، مع وجود عشرات المهن المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسوق العقارات.

وبيّن الياسين أن ثمة طلباً متزايداً على مواد البناء والإكساء كحديد التسليح والأسمنت والبلوك والرمل والبحص والسيراميك وغيرها، كاشفاً عن وجود العديد من الخيارات في السوق، مع ازدياد في عرض المواد المستوردة، خصوصاً الأسمنت والسيراميك ومواد الإكساء، ما ساهم في حدوث منافسة في الأسعار لم تكن موجودة سابقاً.

وأعرب المتعهد عن اعتقاده أن تبدأ حركة البناء بالتباطؤ خلال أشهر الشتاء كما جرت العادة، على أمل أن تعود إلى نشاطها مجدداً وبزخم أكبر لتبلغ ذروتها صيف العام القادم.

بعد تعليق «قيصر»..

دوران عجلة الحيـاة فـي شـرايين سـوريا

الحرية – دينا الحمد

ما إن أعلنت وزارتا الخارجية والتجارة الأمريكيتان، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، تعليق العمل بقانون «قيصر»، والسماح بنقل معظم السلع أمريكية المنشأ للاستخدام المدني، والبرمجيات والتكنولوجيا إلى سوريا أو داخلها دون الحاجة إلى ترخيص، حتى غصّت شاشات التلفزة وصفحات الجرائد العالمية بسيل من التحليلات والآراء حول الآثار الناجمة عن هذه الخطوة على سوريا وشعبها. فما هي أهم تلك الآثار المفترضة؟

في الواقع، وبعيداً عن التنظير، فإن أولى تلك الآثار أن الولايات المتحدة بهذه الخطوة أكدت التزامها بدعم سوريا مستقرة وموحدة وسلمية، وأن رفع العقوبات يهدف إلى دعم جهودها في إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الرخاء لجميع المواطنين ومكافحة الإرهاب، وهو ما تضمنته البيانات الأمريكية حول هذه الخطوة المهمة.

والخطوة تحمل في طيّاتها مؤشرات على تحوّل نوعي في المقاربة الدولية، والأمريكية تحديداً، تجاه سوريا بعد سنوات طويلة من العزلة والعقوبات التي تسبب بها النظام البائد.

وأولى تلك المؤشرات أن تعليق العمل بقانون «قيصر» سيسمح بنقل معظم السلع أمريكية المنشأ للاستخدام المدني، والبرمجيات والتكنولوجيا إلى سوريا أو داخلها دون الحاجة إلى ترخيص، بعد أن كانت عقوبات «قيصر» من أكثر العقوبات كارثية على السوريين خلال السنوات الأخيرة، إذ أعاقت سبل الحياة ومنعت التعافي اللازم للاقتصاد، وأرهقت المواطنين وأفقدتهم سبل العيش الكريم.

ويرى المراقبون أن إلغاء قانون «قيصر» سيوفر للشعب السوري، وبشكل بديهي، الفرصة المناسبة للبدء بخطوات التعافي وإعادة البناء والإعمار، وسيمثل «كسر حاجز الخوف» لدى المستثمرين والبنوك الإقليمية، وسيفتح الباب تدريجياً أمام تطبيع المعاملات المالية وتسهيل استيراد المواد الأولية، ما قد ينعش قطاعات إنتاجية واسعة.

ولا شك أن إلغاء «قيصر» سيحرّك عجلة الاقتصاد الوطني، ويسهّل انسياب السلع والمواد الأساسية، ويشجّع الاستثمارات، ويعيد ربط الاقتصاد السوري بالأسواق العالمية. إنها خطوة جوهرية باتجاه إعادة بناء الدولة السورية بعد سنوات من العقوبات التي كبّلت مفاصلها المالية والإنتاجية لأكثر من عقد من القيود الاقتصادية، ما يعني أن الإلغاء سيشكّل فرصة حقيقية لاستعادة الحركة الاستثمارية ودوران عجلة الحياة في شرايين سوريا التي أنهكتها سياسات النظام البائد.

مجففـات الأعـلاف متوقفـة.. وشـركة خاصة تدخل بمواصفات عالمية

الحرية– محمد زكريا

مرة أخرى.. يثبت القطاع الخاص أنه شريك أساسي في عملية البناء والإنتاج، ورديـف حقيقي وفـاعـل للمؤسسات والشركات الحكومية، ولعل المشهد المراد الحديث عنه هو دليل واضح على وقوف الخاص إلى جانب رفيق دربه العام، فبعد تعطل وخروج مجففات المؤسسة العامة للأعلاف عن الخدمة، لم يعد أمام مـزارعـي محصول الـذرة الصفراء سوى المجففات الخاصة، لكن المشكلة أنه لا يوجد في سوريا سوى شركة واحدة تعنى بالمجففات ومقرها محافظة حلب، الأمر الـذي تـرك عـدة هواجس ومخاوف لدى البعض من مزارعي هذا المحصول، لجهة الأسعار والمواصفات المطلوبة كنسب الرطوبة والوزن وغير ذلك.

مجففات المؤسسة متوقفة

المـديـر الـعـام للمؤسسة العامة لـلأعـلاف حسين الشهاب أشـار إلـى أن المؤسسة وبعد خروج مجففاتها الثلاثة الـتـابـعـة لـلـمـؤسـسـة، والـمـنـتـشـرة في محافظات الرقة وديـر الـزور والحسكة، قررت أن تستلم محصول الذرة الصفراء مجفف طبيعياً أو آلياً، وأوضـح الشهاب لـ"الحرية" أن تسليم المادة للمراكز التابعة للمؤسسة، تتم وفق شروط فنية محددة ومطلوبة من حيث الرطوبة والوزن النوعي ومواصفات أخرى بحيث ترفض الكميات المخالفة للشروط الفنية.

تعميم فيه كامل الشروط

وفي تفاصيل المواصفات الفيزيائية والكيميائية حسب ما ورد في تعميم المؤسسة والموجه إلـى فروعها، فإن الشوائب هي كل ما هو غريب عن حبوب الذرة الصفراء، وجاء في التعميم تحديد الحبوب التالفة، وهـي الحبوب الصفراء المتضررة حرارياً أو المصابة بالصقيع أو المتعفنة بفعل الفطور أو المنخورة أو الـضـامـرة، كما حـدد التعميم نسب الشوائب والأجرام والحبوب التالفة بـ 5% كحد أقصى ومقبولة حتى 8%ويتم حسم 1% من السعر لكل درجة أكثر من الحد الأقصى وترفض في حالة الزيادة عن الحد المقبول ونسبة الرطوبة كما جاء في التعميم ما بين 13% إلى 14% كحد أقصى ويتم حسم 1% من السعر في حال درجة الرطوبة أكثر من 13%وترفض فـي حـال الـزيـادة عـن 14% كما حدد التعميم الوزن النوعي الحجمي والمقدر 67 كغ / ٥ل كحد أدنى وترفض في حال كان الوزن أقل.

وفق نظم عالمية

ومع دخول مجموعة البيادر الذهبية وهـي الـشـركـة الـوطـنـيـة المتخصصة بالمجففات الوحيدة في سـوريـا، بدأت تستقبل المحصول بطاقة إنتاجية تصل في معمل المجففات إلى 500 طن يومياً، إلـى جانب معمل العلف والـذي يعمل بنفس الطاقة الإنتاجية، وحسب المدير العام للمجموعة عبد الكريم عبد المجيد الشعيب فإن معامل المجموعة تعمل وفـق نظم BLC وتقدم منتجها ضمن المواصفة المطلوبة

حتى أن نسبة الـرطـوبـة لا تتعدى أكثر من 12% إضافة إلى معالجة كل الفطريات أو السموم المتعلقة بالذرة الـصـفـراء، وبـالـتـالـي يخضع المحصول للغربلة والتجفيف والتشويل ونسبة رطوبة فقط 12%، ومنه يكون المحصول قد أخذ المواصفة المطلوبة.

تباشير الأمطار محفزة على الزراعات الشتوية

الحرية – وليد الزعبي

تبعث الأمطار الأخيرة الأمل لدى المزارعين بموسم جيد، وتحفزهم على بدء الزراعات الشتوية وعلى رأسها محصول القمح الحيوي، علماً أن كمية الأمطار الهاطلة خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية بلغت في منطقة الشجرة ١٦ مم ومنطقتي نوى والمسيفرة ١٢,٥ مم وطفس ١٠ مم وفـي مناطق أخـرى بنسب متفاوتة لكن كمياتها أقل مما سبق.

وأكـد الخبير والمهندس الـزراعـي محمد الـشـحـادات لصحيفة "الحرية" أن هـذه الهطولات تساعد على تسهيل عمليات الفلاحة للتربة وتهيئتها للبدء بزراعة محصولي الشعير والقمح، مبيناً أن موعد الزراعة الأمثل للقمح يبدأ من تاريخ ١٥ تشرين الثاني ولغاية ١٥ كانون الأول من كل عام، وقد تتأخر الزراعة في حوران لأكثر من ذلك وتمتد حتى كانون الثاني لحين انتهاء موسم المحصول الصيفي السابق.

وتطرق المزارعون إلى أنه إضافة لتأخر هطل الأمطار، هناك صعوبة تتمثل بعدم صدور تسعيرة بذار القمح، وبالتالي عدم مقدرتهم على استجرار كميات البذار من فرع مؤسسة إكثار البذار بإزرع، ولتدارك ذلك سيلجأ الفلاحون لزراعة ما خزنوه من إنتاج القمح للموسم الماضي.

بـدوره رئيس دائـرة التخطيط والتعاون الدولي في مدير زراعة درعا المهندس حسن الأحـمـد ذكـر لـ"الحرية" أن القمح المروي المنفذ للموسم الماضي بلغ ٩ آلاف هكتار وإنتاجه وصل إلى ٣٥ ألف طن، والقمح البعل المنفذ ٣٤ ألف هكتار ولم يكن هناك أي إنتاج من القمح البعل بسبب الجفاف.

مشروع «واحة المهندسين» بريف دمشق يحقق إنجازاً بنسبة 99 ٪ في الهيكل الإنشائي

الحرية – منال الشرع

تتواصل أعمال تنفيذ مشروع "واحة المهندسين" السكني، المعروف أيضاً باسم "مشروع العراقيات"، في منطقة جديدة عرطوز بمحافظة ريف دمشق، مسجلاً تقدماً ملحوظاً في وتيرة الإنجاز ضمن الخطة الزمنية المحددة، ويأتي المشروع في إطار جهود وزارة الأشغال العامة والإسكان لتأمين سكن نموذجي للمهندسين السوريين واستثمار أموال مؤسسة خزانة التقاعد التابعة للنقابة.

موقع المشروع وهيكله الإنشائي

ووفق تقرير أعدته الـوزارة وحصلت "الحرية" على نسخة منه فإن المشروع يـقـع عـلـى مـسـاحـة إجـمـالـيـة تبلغ نحو 30311 مـتـراً مربعاً، فـي موقع استراتيجي بين منطقتي المعضمية وجديدة عرطوز، ويشمل المشروع في مجمله 13 برجاً سكنياً، تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة A (الجزيرة أ): تضم 6 أبراج، بارتفاع /11/ طابقاً لكل برج، والمجموعة B (الجزيرة ب): تضم 7 أبراج، بارتفاع يصل إلى /12/ طابقاً لكل برج، ويتألف كل برج من قبوين، وطابق أرضي، وعدد من الطوابق المتكررة، ليبلغ إجمالي الوحدات السكنية في المشروع 600 شقة سكنية.

نسب الإنجاز والأعمال الحالية

ويتم تنفيذ الأعمال بإشراف مباشر من الشركة العامة للدراسات الهندسية، وبتنفيذ من مؤسسة تنفيذ الإنشاءات التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان– فـرع 11، ضمن العقد رقـم /6/ لعام 2018. وقد بلغت نسبة الإنجاز في العقد الأسـاسـي المتعلق بالهيكل البيتوني للأبراج نحو 99%.

وفي الوقت ذاته، تتواصل أعمال تطوير الموقع الـعـام للمشروع، والـذي يضم المرائب والخدمات الملحقة، حيث وصلت نسبة الإنجاز في هذه الأعمال إلى 66 %.

وتتم حالياً عملية صب سقف مرائب K10 بكمية بلغت 220 متراً مكعباً من البيتون، ما يؤكد استمرار العمل وفقاً للمخططات الهندسية والبرامج الزمنية الـمـحـددة لاستكمال كـافـة مكونات المشروع.

100 دولار سعر صفيحة زيت الزيتون هذا الموسم..

مواطنون: شـراؤها خـارج طاقة معظـم الأسر

الحرية – وليد الزعبي

اشتد الإقبال على المعاصر لغاية عصر محصول الزيتون للموسم الجاري، لكن الملاحظ مع كثرة الفلاحين أن الكميات الواردة للمعاصر قليلة جداً، وهذا ما يجعل عملية الانتظار لا تطول كما في مواسم سابقة، مع الإشارة إلى أن نسبة الزيت الناتجة عن عملية العصر متفاوتة، لكنها بشكل عام قليلة، وهناك من يعزي السبب لعوامل مرتبطة بالمحصول نفسه، فيما يرى آخرون أن بعض المعاصر لا تلتزم بشروط العصر الفنية من التسخين إلى زمن العجن وغير ذلك، لكن تبقى المشكلة الأكبر والمتمثلة بالسعر، حيث بلغ للصفيحة زنة ١٦ كغ هذا الموسم إلى ١٠٠ دولار، وهو خارج طاقة معظم الأسر الفقيرة.

على غير العادة

أشار عدد من المزارعين لـ"الحرية" إلى أن هذا الموسم استثنائي بالنسبة لانخفاض إنتاج محصول الزيتون، حيث إن حمل الأشجار كان ضعيفاً وبشكل عام يقدر بنصف ما هو معتاد، لافتين إلى أن انحباس الأمطار وموجات الحر الشديدة التي مرت لعبت دوراً كبيراً في ذلك، فيما لم يتمكنوا من تقديم الريات الكافية لعدم توفر المصدر المائي للبعض، وإن توفر لآخرين فقد كان مكلفاً جداً لقاء نفقات الضخ، أضف لذلك أن الظروف الجوية غير المناسبة زادت من الإصابات، وهو عبء آخر، حيث تطلب مواد مكافحة وأجور رش غالية الثمن، فيما بعض المزارعين ليس لديهم القدرة على تحمل تكاليفها فاختصروها، ما تسبب في تساقط وفقد الكثير من الثمار.

النسب متفاوتة

تتفاوت نسبة الزيت المستخرج من الزيتون بين ثمار حقل وآخر، ويرى متابعون أن ثمة عوامل عدة تلعب دوراً في الأمر، ولا سيما نوع الزيتون ومستوى الرعاية المقدمة لجهة الفلاحة والري والمكافحة، أضف لذلك العوامل الجوية الطارئة كموجات الحر الشديدة والإصابات وموعد القطاف، والنسب التي يتم تداولها نقلاً عن المزارعين، فإن 70 أو 85 أو 110 كيلو غرامات من الثمار نتج عنها صفيحة زيت زنة 16 كغ، وهناك من ذكر أن كمية 140 كغ نتج عنها مثل تلك الصفيحة.

مفاجأة

لكن المفاجئ عندما وجدنا بالمصادفة ثلاثة مزارعين يراجعون مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في درعا، ويريدون الشكوى على إحدى المعاصر لتدني نسبة الزيت، حيث إن كل 200 كغ -حسبما ذكروا- أنتجت صفيحة زيت واحدة، وهو ما اعتبروه كمية كبيرة وغير منطقية، وهنا تحضر التساؤلات حول مدى التزام المعاصر بالمعايير الفنية الواجبة في عملها، مثل زمن العجن ودرجة الحرارة، حيث إن هناك بعض المعاصر لا تراعيها عن سابق إصرار وتعمد، بهدف بقاء نسبة من الزيت في مادة البيرين الناتجة عن العصر، والتي يمكن استخراجها مجدداً بطريقة تعرفها المعاصر، أو أن هذه المادة تشتريها معامل الصابون، وكلما كانت نسبة الزيت فيها أكثر ارتفع سعرها، وهنا ينبغي تشديد الرقابة على عمل معاصر الزيتون من لجان مختصة مشكلة من فنيين في مديرية الزراعة وعناصر رقابة من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، للتثبت من مدى التزامها بالمعايير والاشتراطات الواجبة في عملها، لأنه لا يعقل أن يتم التلاعب بالمزارعين وتبديد كدهم الكبير ومردودهم المستحق من وراء محصولهم.

مقارنة الأسعار

إن المتتبع للأسعار حالياً مع بدء ذروة عصر الزيتون يلاحظ أنها مرتفعة، وهي بحدود 100 دولار للصفيحة زنة 16 كغ، وذلك إذا ما تم مقارنتها مع الأسعار بعد فترة من التحرير، حيث بيعت الصفيحة في الشهر الرابع والخامس تقريباً ما بين 55 و65 دولاراً، وهناك من المزارعين الميسورين من قام بتخزين إنتاجه من زيت الموسم الفائت، وباعه مع بدء الموسم الجاري وارتفاع السعر بقيمة ما بين 90 و95 دولاراً، أي بانخفاض بسيط عن سعر الزيت الجديد، لكون الأخير مرغوب للغالبية أكثر، وخاصة من حيث النكهة ولتجنب مغبة أن يكون زيت الموسم الماضي بجودة أقل نتيجة سوء التخزين أو الغش الذي قد يقوم به البعض، ولذلك تجد أن الكثيرن يرغبون بالشراء من المعصرة مباشرة إذا لم يجدوا مزارعين موثوقين بالنسبة لهم، أو كما يقال (الشراء من فم المزراب).

لا يروق للفقراء

إن السعر المتداول الآن لا يتناسب ودخل عامة الناس من الفقراء، حيث أشاروا إلى أنهم كانوا يأملون أن يبقى كما كان منذ منتصف العام الجاري حين بيعت الصفيحة بين 450 و 550 ألف ليرة، لكن الآن لن يستطيعوا وضع مؤونة تكفي السنة كما هو معهود، وسيضطرون للشراء أول بأول وللضرورة، وألمح البعض إلى مقترح بضرورة استيراد كميات من زيت الزيتون لعلها تسهم بتوفره بأسعار

يقدرون عليها، وخاصة في ظل انخفاض الإنتاج هذا الموسم كثيراً، واحتمال قيام تجار بشراء الزيت من المزارعين في أرض المعاصر واحتكاره من أجل رفع سعره والتربح أكثر من دون أن يأبهوا إلى مدى ضرر ذلك بالفقراء.

إحصاءات

رئيس دائرة التخطيط والتعاون الدولي في مديرية زراعة درعا المهندس حسن الأحمد ذكر لـ"الحرية" أن المساحة المزروعة بالزيتون في محافظة درعا تبلغ ٥٦٥٩ هكتاراً مروياً و ١١٥٠٤ هكتارات بعل، وهي تحتوي على ٣,١٤٠ ملايين شجرة منها ٢,٨٢٦ مليون شجرة مثمرة، مبيناً وجود تراجع كبير بالإنتاج هذا الموسم بسبب الجفاف وموجات الحر الشديدة التي مرت بالمنطقة.

مزارعو الزيتون بحماة يعانون من ارتفاع التكاليف.. وهذا ما يفعله الأهالي للتحايل على الغلاء والإنتاج القليل ؟!

الحرية – رحاب الإبراهيم

رغم كميات الزيتون القليلة المنتجة، يجهد الأهالي في ريف حماة في نقلها إلى المعاصر بغية تحصيل ولو كميات قليلة من زيته، وخاصة أنهم لا يقدرون على شرائه في أسعاره المرتفعة، التي تجاوزت المليون ليرة للبيدون الواحد، نتيجة قلة العرض، حيث لم تشهد مدينة حماة مثل هذا الموسم القليل، جراء التغير المناخي، حيث تساقط زهر الزيتون نتيجة الرياح وما عقبها من جفاف ضرب أغلب المحاصيل وخاصة في ظل نقص المياه التي تعاني منه أرياف المدينة تحديداً.

"الحرية" رصدت حركة توافد الفلاحين لعصر موسمهم القليل من الزيتون، في معاصر في منطقة مصياف، حيث لحظ توافد عدد قليل من الأهالي مع انخفاض الكميات عن الموسم السابق إلى أكثر من النصف، لكن حسب قولهم يبقى ذلك أفضل من عدم توافر أي كمية، وخاصة أن سعر بيدون زيت الزيتون في ارتفاع، ليوازي راتب شهر كامل إذا كان في البيت موظفون، حيث يمكن اللجوء إلى خلط هذه الكميات القليلة بزيت نباتي على نحو يضمن عدم حاجتهم إلى الشراء بهذه الأسعار الغالية، وهو ما تؤكده السيدة الستينية مفيدة الصبح من قرية الحيلونة بريف مصياف، حيث أكدت أن إنتاج كرمها قليل جداً مقارنة مع العام الفائت، بسبب الجفاف وقلة الأمطار، لكنها رغم ذلك فضلت القدوم إلى المعصرة وتحمل أجور النقل على أمل أن تحصل على كميات من الزيت يكفيها لمونة الشتاء.

دعم الفلاح

الأمر ذاته يؤكده الفلاح علي حسن من قرية دير ماما، الذي بيّن تراجع زراعة الزيتون في قريته الزراعية أساساً بسبب الصعوبات التي يواجهها الفلاح وارتفاع تكاليف الإنتاج، فلا شك أن انخفاض الهطل المطري والجفاف كان لهما أثر كبير في انخفاض انتاج الزيتون في حماة وعموم سوريا، لكن أيضاً ارتفاع تكاليف الزراعة من المبيدات والحراثة وغيرها تسبب في عزوف الفلاحين عن الاهتمام بأراضيهم، ما أثر على مردودية أشجار الزيتون، مشيراً إلى أن الأرض كلما أعطيتها تعطي أكثر، والعكس صحيح، مطالباً بتقديم الدعم لفلاحي محصول الزيتون.

وقد التقت "الحرية" بصاحب إحدى المعاصر في ريف مصياف يحيى محمود، الذي ذهب إلى ما قاله الفلاحون بتأكيد أن موسم العام الفائت كان مختلفاً كلياً عن العام الحالي، الذي انخفضت فيه كميات الزيتون الموردة من الفلاحين إلى المعاصر، مع تراجع نسبة استخراج الزيت، مبيناً أن الجفاف حتماً كان له دور أكبر في تراجع إنتاج الزيتون لكن أيضاً انتشار بعض الأوبئة والأمراض تسببت في تراجع إنتاج الزيتون و"جفاف" أغصان الأشجار وموتها.

وحول الطرق المطلوبة لتحسين نسبة الزيت عند العصر، أشار صاحب المعصرة إلى ضرورة وضع حبات الزيتون في أقفاص بلاستيكية عوضاً عن الأكياس، لكن الأهم قيام الوحدات الإرشادية بصورة مستمرة بعقد الندوات والجولات الحقلية لتوعية الفلاحين بكيفية الاهتمام بأشجار الزيتون والاعتناء بها وتحسين واقع زراعة هذا المنتج الهام في مدينة حماة إجمالاً.

تجار يتسابقون إلى المعاصر لاحتكار زيت الزيتون..

سـعر «التنكة» بالسـويداء يتجاوز المليون ليرة

الحرية – طلال الكفيري

يبدو أن أسعار مبيع زيت الزيتون في السويداء و"للتنكة" الواحدة، وفي عز موسم عصرها من قلب المعصرة، عكست توقعات مستهلكي هذه المادة، التي لم تتطابق على الإطلاق مع حساباتهم الشرائية، ولاسيما بعد أن تجاوز سقف مبيعها مليوناً ومئتي ألف ليرة، ما أبقى اقتناءها كمؤونة حكراً على ميسوري الحال.

عدد من المزارعين أكدوا لـ"الحرية" أن ارتفاع سعر مبيع زيت الزيتون هذا الموسم كان متوقعاً منذ بداية الموسم، وخاصة مع تراجع الإنتاج هذا الموسم 50 بالمئة عن الموسم الفائت، إضافة لذلك وهذا الأهم أن الكثيرين من مزارعي الريف الشمالي والغربي، لم يتمكنوا من قطاف محصولهم، بسبب الأحداث الجارية.

وبالمقابل يرى عدد من المواطنين أن ما أملوا به خلال موسم العصر بانخفاض أسعار

زيت الزيتون لهذا الموسم إلى 500 ألف ليرة، ومادون، ذهبت أدراجها، وخاصة وسط تلميحات بارتفاغ سعر "التنكة" الواحدة في قادمات الأيام إلى 1.5 مليون ليرة، ولاسيما بعد دخول التجار بزخم غير مسبوق على خط شرائها من المعاصر بسعر لا يتجاوز المليون ليرة، بنية احتكارها، وطرحها في الأسواق شتاء بأسعار تناسب جيوبهم، وتفوق مقدرة مستهلكيها، مستغلين اضطرار عدد من المزارعين للبيع لتسديد أجور القطاف والنقل والعصر التي وصلت إلى حدود 2.4 مليون ليرة للطن الواحد.

مدير شؤون البيئة في السويداء المهندس رفعت خضر أوضح لـ"الحرية" أن سعر مبيع "تنكة" الزيت الواحدة هذا الموسم ارتفعت ضعف ما كانت عليه الموسم الفائت. ولفت خضر إلى أن أسباباً عدة تكمن وراء ارتفاع أسعار زيت الزيتون هذا الموسم بالمحافظة أهمها فقدان جزء كبير من الإنتاج غرب المحافظة وشمالها، المترافق بالإنتاج المتدني للمحافظة هذا الموسم.

الخبير في الشؤون الاقتصادية طارق حمزة أشار لـ"الحرية" إلى أن مبيع مادة زيت الزيتون خاضعة للعرض والطلب، ولا توجد تسعيرة محددة كون مبيعها يتم من المزارع إلى المستهلك أو التاجر مباشرة، أضف إلى ذلك فالمحافظة لا تزال خالية من معملٍ منتجٍ لزيت الزيتون، يحتم على لجنة الأسعار في مديرية التجارة تحديد أسعار مبيعها، ما أبقى أسعارها خاضعة للعرض والطلب.

آليات التسعير تربك الانتقال السليم إلى الاقتصاد الحر في ظل ضعف الرقابة التموينية

الحرية ـ رانيا يوسف علي

بات المواطن يواجه تحديات متزايدة في تأمين احتياجاته الأساسية، في ظل التقلبات الاقتصادية الحادة التي تشهدها الأسواق السورية، وسط غياب واضح للضوابط السعرية وتراجع الدور الرقابي الفعال، ويأتي في مقدمة هذه التحديات الانتقال المفاجئ إلى آلية السوق الحر، بالتوازي مع الارتفاع المستمر في سعر صرف الدولار وسعر الذهب، كأحد أبرز التحولات التي أثارت جدلاً واسعاً بين التاجر والمستهلك، لما حملته من آثار مباشرة على الأسعار، وآليات العرض والطلب، وحتى على ثقافة التسوق نفسها.

في هذا السياق، يسلّط أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة الضوء على جملة من الإشكاليات البنيوية التي رافقت هذا التحول، مشدداً على ضرورة إعادة الاعتبار لدور المجتمع الأهلي في ضبط السوق، وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والجمعيات المختصة، بما يضمن حماية المستهلك ويعيد التوازن إلى المشهد الاقتصادي المحلي.

ويقول حبزة في تصريح لـ«الحرية»: هناك موضوعان أساسيان يهمّان المستهلك بشكل خاص، أولاً، أن الانتقال إلى السوق الحرّ تم بشكل غير مبرمج ومفاجئ، بحيث أصبح كل تاجر يبيع وفقاً لتكلفته أو حسب ما يراه مناسباً، ويعلن عن سعره كما يشاء، مؤكداً أن الغاية من هذا الانتقال كانت خلق منافسة بين التجار تؤدي إلى انخفاض الأسعار، لكن الواقع لم يحقق هذا الهدف، بل على العكس، شهدنا نوعاً من الربح الفاحش في أغلب المواد، وكل منطقة باتت تسعّر على هواها، ما انعكس سلباً على المواطن.

بورصة خاصة ببعض التجار

ويضيف حبزة أن ثقافة السوق الحرّ غير واضحة، مشيراً إلى أن هناك مجموعات على «واتساب» تجمع تجار المفرق ونصف الجملة والجملة والمستوردين، يتداولون فيها الأسعار، ومع كل ارتفاع في سعر الدولار أو الذهب، ترتفع الأسعار تلقائياً، وكأنهم يجلسون على البورصة، حتى بات الربح السريع مرتبطاً بتقلبات سعر الصرف، دون أي ضوابط.

أما عن دور الرقابة التموينية، فيرى حبزة أن غياب الإعلان عن الأسعار يُعد مخالفة قانونية، ويُصنّف ضمن الغش

والتدليس، خاصة إذا كانت المادة غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية، أو إذا وُضعت بطاقة بيان تخالف المحتوى الحقيقي. وهذه أساسيات قانونية واضحة.

وعن التسعير الرسمي يقول حبزة: إن هذا قد انتهى، وكانت هناك لجنة مشتركة بين وزارة التموين والجمعية، لكن حتى ذلك الوقت لم يكن التسعير دقيقاً، وكان يُباع المنتج بسعر غير واقعي، موضحاً أن هذا كله أثّر سلباً على المواطنين، خاصة أن القدرة الشرائية محدودة، والأسعار في ارتفاع مستمر دون ضوابط.

المطالبة بضوابط تمنع الربح الفاحش

وحول السوق الحرّ يتابع أمين سر جمعية حماية المستهلك بالقول: «نحن لا نعارض السوق الحرّ، لكن نطالب بضوابط واضحة، أهمها منع الربح الفاحش وخلق منافسة حقيقية، مطالباً أيضاً أن تكون هناك نشرات أسعار رسمية حتى ضمن السوق الحرّ، لأن غياب التسعير يفتح الباب للفوضى.

في السابق، أيام النظام البائد، يقول حبزة كان هناك تنسيق جزئي بيننا وبين الوزارات المختلفة، أما اليوم، فالمفترض أن يكون للمجتمع الأهلي دور كبير، كما هو الحال في الدول الأخرى، فنحن أعضاء في الاتحاد العربي لحماية المستهلك، وزميلنا رئيس الجمعية هو نائب رئيس الاتحاد، ومعظم الأعضاء من القياديين السابقين، أصحاب شهادات علمية وخبرات تراكمية ممتازة، منهم أطباء ومهندسون ومتخصصون في الأغذية.

وأوضح حبزة في سياق حديثه أننا قادرون على أن نكون ذراعاً للحكومة، لكن حتى الآن لم تبادر الحكومة الحالية إلى التنسيق الجاد معنا، رغم بعض اللقاءات الخجولة، وهنا يفترض أن يكون للمجتمع الأهلي دور أساسي في ضبط السوق، لكن أعضاء جمعية حماية المستهلك غير معروفين لدى البائعين، على عكس المراقبين التموينيين، ما يجعل رصدنا للسوق أكثر دقة وحيادية. وختم حبزة تصريحه لصحيفتنا بالقول: «نأمل أن يكون هناك تعاون أكبر، وأن يُعطى المجتمع الأهلي دوره الحقيقي في حماية المستهلك وضبط السوق».

آلية رقابية تشاركية

في ظل هذا الواقع المعقد نضم صوتنا إلى صوت أمين سر الجمعية، بالمطالبة بإعادة ضبط السوق عبر آلية رقابية تشاركية تجمع بين الجهات الحكومية والمجتمع الأهلي، فإصدار نشرات أسعار دورية، وتفعيل دور الجمعيات المختصة، هذان عاملان أساسيان يشكلان خطوة أولى نحو استعادة التوازن، كما أن تعزيز الوعي الاستهلاكي، ومراقبة مجموعات التسعير غير الرسمية، تساهم في الحد من الفوضى.

خفض أسعار المازوت يفتح آفاقاً لتقليل كلفة الإنتاج الزراعي في الساحل السوري

الحرية – لوريس عمران

يشهد القطاع الزراعي في الساحل السوري حالة ترقب واسعة بعد صدور قرار خفض أسعار المازوت الزراعي والمشتقات النفطية الأخرى.

حيث أكد الخبير الزراعي المهندس أسعد عبد الله أن القرار يمثل خطوة مباشرة نحو تخفيف الأعباء التشغيلية التي أثقلت كاهل المزارعين في المواسم الماضية.

انخفاض تكاليف الري

وأوضح عبد الله لـ "الحرية" أن الفرق الفنية الزراعية في القرى تستعد لإعادة جدولة أعمال الري والحراثة بما يتناسب مع الأسعار الجديدة فور بدء التوزيع الفعلي، مضيفاً إن المزارعين يدرسون حالياً تعديل خططهم التشغيلية لتقليل الاستهلاك وزيادة جاهزية مضخات الري والجرارات قبل انطلاق الموسم الشتوي.

وتوقع عبد الله أن يؤدي القرار إلى تحسين انتظام الري ورفع جودة المنتج، لا سيما الخضار والحمضيات التي تعتمد على الري المستقر، مشيراً إلى أن انخفاض تكاليف التشغيل قد يشجع المزارعين على توسيع المساحات المزروعة وإعادة استثمار الحقول المتروكة خلال السنوات الماضية، ما سينعكس إيجابياً على النشاط الاقتصادي وحركة العمل في الريف.

رفع جودة المنتج

ولفت عبد الله إلى أن الزراعة في الساحل تعتمد بشكل أساسي على مادة المازوت لتشغيل مضخات الري والجرارات والآليات الخدمية، ما جعل ارتفاع سعر الوقود سابقاً أحد أبرز العوامل التي ضغطت على كلفة الإنتاج، بالإضافة إلى تقليص ساعات التشغيل والمساحات المزروعة، وبالتالي أثر على وفرة المنتجات وأسعارها في الأسواق.

وفي ختام حديثه بين عبد الله أن خفض الأسعار إجراء اقتصادي يحمل بعداً زراعياً واضحاً، متوقعاً أن تبدأ الآثار الإيجابية بالظهور مع بداية الموسم القادم.

وشدد على أن نجاح القرار يعتمد على إدارة توزيع المازوت بشكل منتظم، بالإضافة إلى توجيه الوفورات نحو صيانة شبكات الري وتطوير المعدات لضمان استفادة فعلية على مستوى الأرض والمزارع.

إغلاق 25 معمل صهر رصاص في الشيخ سعيد بحلب بسبب تلويثها للبيئة

الحرية – مصطفى الرستم

نفذت الضابطة المركزية في مجلس مدينة حلب اليوم حملة استهدفت عدداً من معامل صهر الرصاص في منطقة الشيخ سعيد، وذلك بعد استياء المواطنين من التلوث الحاصل في المنطقة، والذي تسبب بعدد من الإصابات التنفسية عند الأطفال في المنطقة.

وذكر مسؤول ضابطة مجلس مدينة حلب علي مرة في حديثه لـ "الحرية" عن حصر معامل صهر الحديد المخالفة للمعايير البيئية، وتشميع ٢٥ معملاً غير ملتزم بالشروط الصحية والبيئية ولاسيما بعد توجيه إنذارات شفهية وخطية. وأكد مسؤول الضابطة في مجلس المدينة عن زيارات متكررة لتلك المعامل وتمت ملاحظة وجود دخان كثيف وبناء عليه، تم التوجه من مدير الإدارة المحلية والبيئة بتشميع هذه المعامل، وبسبب التلوث البيئي وخاصة حرق الإطارات المطاطية.

من جهته أشار ممثل عن مديرية البيئة مساعد المهندس سامر شريف خلال مرافقته الحملة التي نفذتها ضابطة مجلس مدينة حلب عن وجود متابعة دائمة للواقع البيئي في المدينة، ومراقبة التلوث الحاصل عبر مخابر خاصة منها مراقبة الرياح والتربة ومخابر جرثومية وكيميائية، مؤكداً أن ما يزيد حدة التلوث في منطقة الشيخ سعيد أن معامل الرصاص لا تلتزم بالمعايير والضوابط وتعمل على حرق الإطارات التي تسبب أمراض رؤية وسرطانية.

وكان أهالي حي الشيخ سعيد والأحياء المحيطة به في مدينة حلب نفذوا وقفة احتجاجية ضد تلوث المعامل وحرق النفايات في المنطقة في وقت سابق.

تأسيس مزارع أمّات للصبّار الأملس .. محصول اقتصادي قادر على دعم الأعلاف والحد من الجفاف

الحرية – محمد زكريا

على الرغم من محدودية التجربة السورية في زراعة الصبّار الأملس (التين الشوكي) ، إلا أن شهدت تحولاً تدريجياً بفضل دخول منظمات إقليمية ودولية أسهمت في دعم نشر هذا النبات في عدة محافظات، ولا سيما في المناطق الجافة وشبه الجافة.

محصول اقتصادي

وحسب المعطيات الصادرة عن وزارة الزراعة فإن منظمة المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والأراضي الجافة / أكساد/ هي الجهة الأبرز في إدخال ونشر الصبّار الأملس، وهي من أوائل الجهات التي عملت بطريقة علمية منهجية تجاه هذا النبات، حيث أدخلت الأصناف المحسّنة من الصبّار الأملس إلى سوريا، وعملت على تأسيس مزارع أمّهات وإكثار العقل بطريقة نظامية، ونظمت توزيع غراس الصبّار على مراكز البحوث الزراعية والمزارعين، كما قامت بتدريب الفنيين والمزارعين على استخدام الألواح كعلف طبيعي للمجترات، ودمجه في أنظمة التربية، كما نفذت عدة اختبارات ضمن حقول إرشادية في عدة محافظات مثل: السويداء – درعا – ريف دمشق – حمص، ومما لا شك فيه فقد أثبتت هذه التجارب أن الصبّار ليس مجرد نبات سياجي، بل محصول اقتصادي قادر على دعم الأعلاف والحد من الجفاف.

علف أخضر

كما أسهمت منظمة إيفاد ومشروع تطوير الثروة الحيوانية في تعزيز دور الصبّار كعلف أخضر رخيص، أيضاً وحسب المعطيات فإن منظمات التمويل الريفي، وعلى رأسها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية – إيفاد (IFAD)، لعبت دوراً واضحاً من خلال مشروع تطوير الثروة الحيوانية (LDDP)، الذي نُفّذ في عدة محافظات سورية بشكل جزئي، حيث ركز مشروعها على دعم إنشاء حقول صبّار لدى مربي الثروة الحيوانية في المناطق الهامشية، وتوفير غراس محسنة للمزارعين مع أنظمة ري بسيطة ومنخفضة التكاليف، إضافة إلى تدريب المستفيدين على استخدام الألواح كعلف عالي القيمة في فترات الجفاف، كما تم دمج الصبّار في نظم الإنتاج الحيواني الصغيرة، وخاصة لدى الأسر الريفية الفقيرة، وبالتالي ساهم هذا العمل في رفع وعي المربين بأهمية النبات، وتحويله إلى مورد علفي دائم منخفض التكلفة،

حجر الأساس

الخبيرة الزراعية الدكتورة انتصار الجباوي بينت أن الدور الذي لعبته أكساد وإيفاد ومشروع تطوير الثروة الحيوانية في نشر زراعة الصبّار الأملس في سورية هو حجر الأساس لأي مشروع وطني مستقبلي لهذا النبات، مؤكدة أن التجارب الحقلية لهذا النبات أثبتت أنه قادر على توفير علف أخضر رخيص، وتحسين دخل الأسر الريفية، وتعزيز صمود المجتمع الزراعي في ظروف الجفاف وغلاء الأعلاف.

برنامج وطني

وأوضحت الجباوي لـ "الحرية" أنه من المفترض أن تكون الخطوة التالية في رسم ووضع برنامج وطني متكامل يشمل إنشاء مشاتل مركزية لإنتاج غراس معتمدة، مع تأسيس مزارع نموذجية في كل المحافظات، إضافة إلى إدخال الصبّار ضمن مشاريع الزراعة الأسرية والحدائق المنزلية، إلى جانب تطوير سلاسل القيمة (العصائر – التجفيف – زيت البذور – الأعلاف المركبة)، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الريفي وإنشاء معامل صغيرة في مناطق الإنتاج.

وإنه يمكن القول إن الصبّار الأملس ليس مشروعاً زراعياً فقط، بل مشروع تنموي شامل، قادر على تحسين الأمن الغذائي وزيادة فرص الدخل في الريف السوري.

الحرية
العدد 09 | السنة الأولى | الإثنين 17 تشـرين الثاني 2025 م

إجـراءات جديدة لتحقيـق استقرار قطاع الثـروة الحيوانية وإعـادة ترميمه

الحرية – ميليا اسبر

كشف مدير الصحة والإنتـاج الحيواني بـوزارة الزراعة الدكتور عبد الحي اليوسف أن وضع الثروة الحيوانية حالياً مستقر رغم الظروف الصعبة التي أثرت على مناحي الحياة كافة في سوريا خلال سنوات الحرب، وهذا الاستقرار يشمل الحالة الصحية والتربوية والإنتاجية وسيكون بمثابة حجر الزاوية الأساسي في تنمية هذا القطاع مستقبلاً.

لافتاً في حديثه لـ"الحرية" إلى أن غياب الأمراض الوبائية وامتلاك عروق نوعية في سوريا ولاسيما الأغنام مثل أغنام العواس السورية أو الماعز الجبلي السوري أو الشامي السوري، يعطي هذا القطاع في القطر قيمة مضافة يمكن البناء عليها مستقبلاً في تطويره، وخلق فرص استثمارية أكبر.

غياب الإحصائيات الدقيقة

وبيّن د.اليوسف أنـه لا يوجد تعداد دقيق وحقيقي لقطيع الثروة الحيوانية، ولكن حسب إحصاءات عام 2010 فقد قدر عدد رؤوس الأبقار بحوالي مليون رأس والأغنام بـ 15.5 مليون رأس، والماعز بحدود مليوني رأس ، ولكن حصل استنزاف للثروة الحيوانية بمختلف قطعانها ولا سيما الأغنام والأبقار وأسباب ذلك يعود إلى :

1- ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ولاسيما المواد العلفية نتيجة تضاعف أسعارها، وصعوبة تأمينها بسبب العقوبات الجائرة المفروضة على سوريا، ما اضطر الكثير من المربين لبيع أجزاء من قطعانهم من أجل تغطية تكاليف الجزء المتبقي لديهم، ما أدى إلى تضاؤل الإنتاج وانعكس ذلك سلباً على قطاع الثروة الحيوانية في القطر.

2-الصعوبات التي تعترض عمليات الاستيراد ولاسيما الأبقار بسبب الحصار الاقتصادي، وإحجام الكثير من الدول الأوروبية عن توجيه وثائق صحية إلى سوريا، إضافة إلى امتناع معظم شركات الشحن البحري عن التوجه إلى سوريا خوفاً من العقوبات التي قد تتعرض لها نتيجة ذلك.

3- خروج العديد من محطات التربية والمداجن عن الخدمة نتيجة التخريب الـذي تعرضت أثناء الحرب ونهب القطعان الموجودة فيها وكذلك التجهيزات الفنية والبنية التحتية لها.

أهميته الاقتصادية

مدير مديرية الصحة والإنتاج الحيواني أوضح أن قطاع الثروة الحيوانية ومنتجاته له دور هام في الاقتصاد الوطني ولا سيما على مستوى المشاريع الزراعية التي تستوعب عدداً كبيراً من اليد العاملة وخاصة في الأرياف، إضافة لدوره في توفير البروتين الحيواني وتحقيق الأمن الغذائي وتأمين القطع الأجنبي لخزينة الدولة كعوائد لصادرات الحيوانات والمنتجات الحيوانية، مؤكداً أن مساهمة الإنتاج الحيواني تقدر بنسبة 36% من قيمة الإنتاج الزراعي، الذي بدوره يسهم بنسبة 39% من الناتج المحلي، وتالياً أي تغير يصيب هذا القطاع سيؤثر بالضرورة على نسبة المساهمة في الاقتصاد الوطني.

مشكلات الثروة الحيوانية

وفيما يتعلق بمشكلات قطاع الثروة الحيوانية ذكر د.يوسف أنها تتمثل في ارتفاع تكاليف التربية، وخروج عدد كبير من مراكز الأعلاف، إضافة إلى تراجع حركة الرعي الطبيعي نتيجة صعوبات انتقال المربين بقطعان مواشيهم إلى الكثير من مناطق الرعي في أوقات معينة من السنة ولا سيما مراعي منطقة الجزيرة السورية كما كانو يفعلون سابقاً.

موضحاً كذلك أن فترات الجفاف التي مرت بها المنطقة خلال الأعوام السابقة أدت كذلك إلى ضعف إنتاج النبات الرعوي وتراجع كميات المحاصيل الزراعية عموماً والتي كانت تشكل أعلافاً للمواشي كالشعير والبقوليات، وارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً وخاصة في ظل الصعوبات التي تواجه عملية استيرادها، ما أدى إلى انخفاض كمياتها في الأسواق المحلية وارتفعت أسعارها ما زاد من تكلفة التربية وأدى بالنتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية، لافتاً أن كل هـذه المشكلات بالتأكيد ستلقي بظلالها على كميات وأسعار المنتجات الحيوانية لا سيما مشتقات الألبان واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض وغيرها.

وبمقارنة بسيطة نجد أن كميات مشتقات الألبان المصدرة في العام 2010 بلغت 63 ألف طن، وانخفضت في العام 2023 إلى 8.8 آلاف طن، وكذلك الجلود المصدرة انخفضت من 9.4 آلاف طن في العام 2010، إلى ألفي طن في العام 2023 على سبيل المثال لا الحصر.

حالة صحية مستقرة

وبما يتعلق بالواقع الصحي أوضح د. اليوسف أنه بحالة مستقرة، ولم يتم تسجيل جوائح مرضية أو انتشار لأمراض وبائية عابرة للحدود أو تسجيل خسائر اقتصادية كبيرة على المستوى الوطني نتيجة جائحة ما، مضيفاً أنه عند ظهور أي أشتباهات للإصابة بحالة مرضية معينة يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الفنيين البيطريين في دوائر الصحة الحيوانية في المحافظات.

منوهاً بأن للخطة الوطنية للتحصينات الوقائية المجانية أثراً كبيراً في إرساء هذا النوع من الاستقرار سواء من خلال اللقاحات المنتجة محلياً عبر مديرية الصحة الحيوانية حيث تنتج المديرية حوالي 70% من اللقاحات البيطرية والباقي يتم استيراده عن طريق المؤسسة العامة للتجارة الخارجية، أو تأمينه من خلال الاتفاق مع المنظمات الدولية لا سيما منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث يتم تنفيذ الخطة من خلال حملات التحصين التي يتم تنفيذها من قبل الفنيين البيطريين في المحافظات وفق البرنامج الزمني المعد والخاص بكل مرض من أمراض الثروة الحيوانية.

مشيراً إلى أنه تم السماح للقطاع الخاص باستيراد كافة أنـواع اللقاحات المسموح استخدامها في القطر لتامين احتياجات مربي الثروة الحيوانية، كما صدر كذلك قرار الأمن الحيوي رقم /56/ لعام 2024 الذي تضمن الإجراءات الواجب اتباعها والالتزام بها في مزارع تربية الحيوانات لا سيما مزارع تربية الدواجن لحمايتها من وصول الأمراض إليها أو انتشارها إلى مزارع أخرى بحال الإصابة، علماً أنه يتم بشكل مستمر تنفيذ حملات التوعية والإرشاد المتعلقة بالتعريف بالأمراض الحيوانية وطرق الوقاية والسيطرة عليها.

خطة لترميم القطيع

وذكـر د. اليوسف أن لـدى وزارة الـزراعـة خطة لإعـادة القطيع أيضاً كان في السابق أهمها:

الاستمرار ببرنامج الترقيم الوطني للثروة الحيوانية بهدف تأسيس سجل للقطيع و توفير قواعد بيانات تفضي لمراقبة أداء القطعان لتحسين إنتاجيتها ، و تتبع وضعها الصحي وتنقلاتها وتأمين احتياجاتها الفعلية من مستلزمات العملية الإنتاجية كالمواد العلفية واللقاحات.

وتشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل العلفية لا سيما في المناطق المناسبة لزراعتها كالذرة الصفراء وتجهيز مجففات خاصة لها لتقليل الاعتماد على الاستيراد وضمان توفر تلك المواد العلفية بأسعار مناسبة، إضافة إلى زيادة كميات المقنن العلفي التي توزع من خلال الدورات العلفية التي يتم طرحها عن طريق المؤسسة العامة للأعلاف.

د. اليوسـف: القطيـع لـه دور اقتصـادي مهم.. ويسـهم بنسـبة 39٪ مـن الناتـج المحلـي

«بردى يا حبيبي» حمايته من التلوث والتعديات مسؤولية الجميع..

«المحارب القديم» يحتاج تغييراً في النهج واعتماد سياسات بيئية حقيقية

الحرية – بشرى سمير

"بردى يا حبيبي ما بتذكر عشرتنا"، بهذه الكلمات عبّر الشاعر عن حبه للنهر الخالد، نهر بـردى الـذي يمر عبر قلب العاصمة دمشق ليشكل روح المدينة وذاكرتها الحية والشاهد على حضارات توالت على أقدم عاصمة مأهولة في العالم.

ينبع نهر بَـرْدَى من سهل الزبداني في ريف دمشق ويتفرّع إلى عدة فروع أشهرها: "بانياس" و"الدايان و"القنوات" التي تخترق مدينة دمـشـق، ليشكل معها لوحة فنية رائعة من الجسور التاريخية والبساتين الخضراء. لطالما كان النهر مصدراً للزراعة عبر شبكة ري متقنة ومصدراً للإلهام الفني والأدبي ومعلماً سياحياً يجذب الزوار، وهو رمز للخصب والحياة في منطقة تشتهر بجفافها.

نهر بَرْدَى الذي تغنى به الشعراء ووصف جماله المؤرخون لكن هذا النهر العظيم اليوم يواجه تحديات جمة تهدد وجوده ونـقـاءه مـا يجعل مسألة الحفاظ عليه وصيانته واجباً وطنياً وإنسانياً ملحاً.

الخبير في التوازن البيئي وحماية البيئة محمود الهيثم قال لـ"الحرية": للأسف أصبح نهر بَرْدَى، الذي وصفه نزار قباني بالمحارب القديم في العقود الأخـيـرة، يعاني من مشاكل خطرة تتمثل في التلوث يُعد التلوث العدو الأول للنهر، وقد عمد النظام البائد إلى استهداف البنية التحتية في مطلع عام 2017، فقد قصفت قوات النظام البائد نبع عين الفيجة المصدر الرئيسي لمياه النهر – بالبراميل المتفجرة، ما أدى إلى تدمير أجزاء من المنشأة المائية وتلويث مياه الشرب في العاصمة دمشق ذاتها.

كما تم الاستملاك القسري، فقد تم إصدار القانون رقم "1" لعام 2018 لتنظيم الـحـرم المباشر وغير المباشر لنبع عين الفيجة، ما سمح باستملاك مساحات إضافية من الأراضي والعقارات المحيطة بالنبع.

انتشار النفايات والمجاري

تم استخدام الحفاظ على جـودة المياه ذريـعـة لتنفيذ هـذه الإجـراءات التي أدت إلى تهجير قسري للسكان ومصادرة ممتلكاتهم من دون تعويض، ولفت الهيثم تلوث النهر من خلال انتشار النفايات والمجاري، فقد تحول مجرى النهر إلى مستنقع للنفايات والمجاري، حيث تلقى فيه نفايات المطاعم العامة ومياه الصرف الصحي دون معالجة، وأدى هذا التلوث إلى انتشار الروائح الكريهة والحشرات ما تسبب في أمراض متعددة للسكان القريبين من النهر.

انخفاض في منسوب المياه

كما تغيّر لون المياه شهد النهر تغيرات متكررة في لـون مياهه، حيث تحول في إحدى المرات إلى اللون الأحمر بسبب الأمطار الغزيرة التي جرفت معها التراب والطين، وفـي مناسبات أخـرى إلـى ألـوان مختلفة نتيجة تلوثه بالمواد الكيميائية والعضوية وانعدام الجودة المائية، وأظهرت دراسة أجرتها وزارة البيئة عام 2013 أن مياه النهر أصبحت "عديمة الـجـودة، وفائقة التلوث والخطورة على الإنـسـان والبيئة وعديمة الصلاحية" وقد أدى الانخفاض الكبير في منسوب المياه إلى تحويل النهر إلى مجرد ساقية مليئة بالأوساخ والطحالب.

وأضاف الهيثم: أدى تلوث النبع الرئيسي إلى حرمان أحياء كثيرة في دمشق من مياه الشرب لعدة أيـام واضطر السكان لشراء الماء بأسعار مرتفعة أو تجميع مياه الأمطار في أوعية منزلية.

ولفت الهيثم إلى أن حماية نهر بَرْدَى تتطلب جهداً متكاملاً ومستمراً من جميع أطـراف المجتمع: الحكومة، المؤسسات المعنية، والمواطنون، وذلك من خلال:

– معالجة مصادر التلوث (الحل الجذري).

– تطوير محطات المعالجة، إذ يجب العمل على إنشاء وتحديث محطات معالجة المياه العادمة في دمشق وريفها لضمان معالجة 100% من المياه قبل وصولها إلى النهر.

– تشديد الرقابة على المصانع وتطبيق قوانين صارمـة على المنشآت الصناعية تمنعها من تصريف مخلفاتها في النهر، مع فرض غرامات كبيرة على المخالفين.

– ولفت إلى أهمية إدارة النفايات الصلبة وتكثيف حملات النظافة على ضفاف النهر، ووضـع حـاويـات كافية، وتنظيم حملات توعوية لمنع إلقاء النفايات.

– وترشيد الاسـتـهـلاك وإدارة الـمـوارد المائية، مؤكداً أهمية تحسين نظم الري وتشجيع المزارعين على استخدام طرق الري الحديثة (الري بالتنقيط) بدلاً من الطرق التقليدية المهدرة للمياه.

وختم بالقول: يمثل تلوث نهر بردى تحت حكم النظام السابق قصة رمزية لتدهور الوضع البيئي والإنساني في سوريا. فتحويل النهر من رمـز للجمال والحياة إلـى مجرى للمياه الملوثة يعكس الدمور الشامل الذي طال مختلف جوانب الحياة في سوريا ونهر بَرْدَى هو هبة من اللّه وإرث حضاري وطبيعي ثمين.. حمايته ليست خياراً، بل هي مسؤولية تاريخية أمام الأجيال القادمة. وأضاف إن إنقاذ هذا الشريان الحيوي يتطلب إرادة جماعية حقيقية، حيث تـتـعـاون فيها الحكومة بمؤسساتها مع كل فـرد في المجتمع.. فلنعمل معاً، يداً بيد، ليعود نهر بَرْدَى نهراً نظيفاً، متدفقاً، ينشر الحياة والجمال في دمشق، كما كان دائماً رمزاً للعطاء والخير.

المؤسسة العامة للأسماك تتعهد بمكافحة الصيد الجائر

الحرية – باسمة اسماعيل

تتزايد شكاوى الصيادين في محافظة اللاذقية من ممارسات غير قانونية لبعض الصيادين، والتي تهدد الثروة البحرية، حيث يُصاد السمك قبل أن يكتمل نموه، في ظاهرة تعكس اتساع رقعة الصيد الجائر وغياب الردع.

تلقت "الحرية" شكوى من مجموعة من صيادي محافظة اللاذقية، عبروا فيها عن قلقهم الشديد من انتشار ممارسات صيد مخالفة تطول أسماكاً صغيرة لا يتجاوز وزن بعضها ١ كغ، بينها اللقز الصخري (هامور الأعماق) الذي يمكن أن يصل وزنه في حال تركه للنمو إلى ١٥ كغ وربما ٣٠ كغ، إضافة إلى البوري الذي قد يزن ٥ كغ وسمكة الأسد التي تبلغ ٢ كغ عند اكتمال نموها.

وأشـاروا إلى أهمية هذه الأنـواع للبيئة البحرية ولسوق الأسماك، وأكد الصيادون أنها تصاد قبل أن تكبر، «قبل أن يثمر البحر خيره»، على حد تعبيرهم.

وأضـاف بعض الصيادين في شكواهم: هل تعلمون يا سادة؟ في قبرص، مَن يبيع سمكة لقز صخري وزنها نصف كغ يُغرَّم فوراً، وصاحب الساحة يرفض شراءها خوفاً من العقوبة! أما عندنا، فالمخالفة تعرض في العلن، ولا أحد يتحرك.

وطالبوا المؤسسة برقابة حقيقية وإجـراءات حازمة، مؤكدين أن البحر «ليس ملكاً لأحد»، وأن تجاهل هذه التجاوزات قد يجعلهم أمام بحر خالٍ من الحياة وأسواق بلا سمك.

"الحرية" تواصلت مع المؤسسة العامة للأسماك لنقل الشكوى، فكان الرد من مديرها إياد خالد خضرو الذي قال: نشكركم على اهتمامكم وحرصكم على حماية الثروة السمكية، ونؤكد أننا نتابع باهتمام بالغ كل ما يرد من ملاحظات وشكاوى تخص الصيادين والممارسات المخالفة لقوانين الصيد.

| تفاصيل أكثر على الموقع

نسعى لتحسين أوضاع الفئات الأكثر احتياجاً..

وزيرة الشؤون تفتتح مركزاً للأحداث وتطلق مشروع «تنمو» في طرطوس

الحرية – وداد محفوض

افتتحت وزيـرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند قبوات ظهر اليوم، مركزاً جديداً للأطفال الأحـداث في طرطوس، وأطلقت مشروع "تنمو" الـذي يستهدف الأطفال فاقدي التغذية من الأطفال ، في إطار جهود الوزارة المستمرة لدعم الفئات الأكثر احتياجاً وتعزيز التنمية المستدامة في سوريا، كما زارت الوزيرة مركز الصم والبكم في المديرية.

وفي تصريح خاص لـ" الحرية" أكدت الوزيرة قبوات أن الوزارة تعمل على تغيير الصورة السائدة عن مراكز الأحداث كونها تشبه السجون، وخطتنا تتضمن تغيير يشمل التعامل مع الحدث، فهو يدخل الى هذا المركز كحدث ويخرج كمواطن صالح للمجتمع،بناءً على ذلك قمنا بازالة أبواب الحديد، وعملنا على تحسين أماكن النوم والإقامة، وأضفنا غرفاً للمطالعة والنشاطات، ونادياً رياضياً بالإضافة إلى الصفوف الدراسية، و التعليم النظامي و المهني.

وأضافت قبوات نحن اليوم في مرحلة بناء الدولة، من هنا بدأنا بالتركيز على الأحداث ولا بد من الحوار فهو عنصر أساسي في سوريا يضم جميع المواطنين و المواطنات و يضمن سوريا موحدة خالية من التدخلات الخارجية.

وفي جلسة دامت لساعتين، ناقشت الوزيرة مع منظمات المجتمع المدني غير الحكومية في قاعة مديرية الشؤون الاجتماعية بطرطوس كيفية تحويل التحديات إلى فرص، خاصة في مجالات التدريب المهني وريادة الأعمال.

مؤكدةً أن الـوزارة تعمل حالياً على تنفيذ استراتيجية وطنية للتشغيل، تهدف إلى معالجة أزمة البطالة في سوريا من خلال تطوير مجالات التدريب المهني، مع التركيز على ريادة الأعمال والأعمال الصغيرة، في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وتُعتبر منظمات المجتمع المدني كما أكـدت قبوات شريكاً رئيسياً في تنفيذ هذه البرامج، ما يسهم في تحسين المهارات المهنية وتوفير فرص العمل للشباب والنساء.

وأضافت قبوات: إن الـوزارة تركز أيضاً على دعـم النساء المتضررات من آثار الحرب، حيث فقدت العديد من الأسر معيلها أو تعاني من إعاقات، ونقل هؤلاء المتضررين من مرحلة تلقي المساعدات إلى مرحلة الإنتاج، من خلال برامج تدريبية تؤهلهم للانخراط في سوق العمل أو تأسيس مشروعات صغيرة.

وأشـارت إلى أن الـوزارة من جهة أخـرى، تواصل تحديث قوانين العمل في سوريا، حيث تقوم بصياغة مسودة لتعديل قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية،و تهدف هذه التعديلات إلى تصحيح الثغرات القانونية التي أثرت على حقوق العمال وأرباب العمل، عبر تنظيم ورشات تحاورية مع المعنيين لاستنباط المشاكل وتقديم حلول عملية.

من جهتها، أكـدت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في طرطوس جولي خوري، أن دورهم في المديرية يتمثل في التنسيق بين الجمعيات التي تعنى بالأحداث وأمور الدعم النفسي، بالإضافة لإدارة هذا الكادر.

وأشارت إلى أن المديرية في طرطوس، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي (**WFP**) التي ستدير مشروع تنمو بنسبة ٨٠٪، والمديرية ستدير فقط ٢٠٪ من المشروع، على أن تزداد النسبة سنوياً بنسبة ٢٠٪ حتى يتمكنوا بعد ٥ أعوام من إدارة المشروع بالكامل بنسبة ١٠٠٪.

كيف يغيّر تخفيض أسعار النقل والمشتقات النفطية الواقع الجامعي والاقتصادي في اللاذقية ؟

الحرية – سراب علي

لا شك في أن لقرار تخفيض أجـور النقل في محافظة اللاذقية ، وكذلك صدور القرار الحكومي المتعلق بتخفيض أسعار المشتقات النفطية انعكاساً مباشراً، وبشكل واضح على أجور النقل، فكيف أثر ذلك على حضور الطلاب في الجامعات، ولاسيما القادمين من الأرياف البعيدة الذين كانوا يعانون مشقة المواصلات وتكلفتها الباهظة؟

الـحـريـة اسـتـطـلـعـت آراء عـدد من الطلاب الجامعيين الذين أكـدوا أن القرار، يمثل خطوة في اتجاه تخفيف الضغط المعيشي داخـل الجامعات، التي تضم آلاف الطلاب وكذلك القادمون من الأرياف البعيدة الذين وجدوا في القرار بصيص أمل حقيقي، أعاد إليهم القدرة على متابعة دراستهم دون أن تكون تكلفة الطريق عائقاً أمام طموحهم.

بصيص أمل

وأشار الطالب في كلية العلوم محمد حسين القادم من رأس البسيط أنه لمس تغييراً كبيراً إذ اعتبر أن القدوم إلى الجامعة بالنسبة له كان مغامرة يومية بسبب ارتفاع الأجرة والآن بعد قرار تخفيض الأجور وأسعار المحروقات أصبحت الرحلة إلى الجامعة ممكنة ومريحة نسبياً.

وأكـد الـعـديـد مـن الـطـلاب ومنهم الطالبة سمية شحود في كلية الحقوق القادمة من ريف القرداحة أنه يمكنها تنظيم دوامها الجامعي بعد أن انخفضت الأجـور، وتشير أنـه قبل الـقـرار لـم يكن بمقدورها الـقـدوم إلـى الجامعة سوى يومين كل ١٥ يوماً بسبب ارتفاع تكاليف النقل.

ولفت الطالبان عبد الرحمن الأحمد وحسـن المصطفى الـقـادمـان مـن ريف الحفة أنهما عاودا الحضور شبه المنتظم بعد أن كانا يعتمدان على المحاضرات المسجلة.

تأثير الأسعار داخل الجامعة

إلـى جانب طـلاب الريف يأمل الطلاب داخل الحرم الجامعي أن يكون للقرار، أثر غير مباشر على أسعار المواد في المقاصف والمطاعم والمكتبات، فانخفاض تكاليف نقل البضائع إلى المدن الجامعية ومنها اللاذقية يهيئ ظروفاً لخفض أسعار السلع أو على الأقـل منع زيادتها في المرحلة المقبلة.

كما يترقب طلاب آخرون ممن يقطنون السكن الجامعي أن ينعكس تخفيض أسـعـار المحروقات ،على أسـعـار السلع والمواد الغذائية ضمن السكن الجامعي وخارجه .

تحقيق توازن

بدوره، أوضح أستاذ التنمية والسكان في قسم الإحصاء والبرمجة الدكتور أحمد نبيل خير بيك أن التخفيض الأخير يأتي ضمن سياسة دعم استراتيجية للمواد الأساسية، إذ يُعدّ قطاع المحروقات عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

تفاصيل أكثر على الموقع

انتظار ما لا يأتي: سيرة العبث بين الفلسفة والخشبة

الحرية – حنان علي

لا أنسى ذلك الصباح الشتوي في كلية الأدب الإنجليزي، حين دخل الأستاذ القاعة وهو يحمل بين يديه نسخة من مسرحية "في انتظار غودو" لصموئيل بيكيت. وضعها على طاولته كلغز مهترئ الأطراف، ثم خاطبنا بالقول:

"اليوم ستدخلون عالم العبث– عالم لا يبحث فيه الإنسان عن إجابات، بل عن معنى التساؤلات ذاتها".

كنت جوار النافذة، أرقب الضوء المنساب فوق الصفحات، ولم أكن أعلم أن تلك المسرحية الغامضة ستفتح باباً واسعاً من الولوج إلى عالمٍ جديد يخلع عن الحياة أقنعتها، ويكشف هشاشة وجودها، ويجعل من الدلالة لغة ومن الانتظار فلسفة. مضت الأيام ومن بعدها السنوات، تخرجتُ وتابعتُ مساري المهني ولم يأتِ غودو أبداً، وأيقنتُ كم يطيل الإنسان الوقوف بين رجاءٍ لا يتحقق وقلقٍ لا ينتهي!.

عمق الهاوية

مَثلُ مسرح العبث مثلُ صرخة في الفراغ لا تتناهى لمسامع أحد: "أعرف أنني موجود .." وفق أداموف : "لكن من أنا؟ فكل ما أعرفه عن ذاتي أنني أتعذب" ويتابع: "في نفسي تشويه وانفصال، وفي كوني تعمُّ الفوضى، هنا يكمن السر". وسرعان ما يتحول الوجود نفسه إلى سؤال بلا إجابة، فمع الأحداث التي تخللت وقوع الحربين العالميتين، وأدت إلى تفكّك القيم، وتنامي العالم الرأسمالي، برز جيل من الكتّاب رأى أن الإنسان المعاصر يعيش منكفئاً على ذاته، عاجزاً عن التفاهم مع العالم، يجرّ خلفه قلقاً لا يُحتمل. فجاء المسرح العبثي ليصرخ بلسان حاله: "الحياة نفسها عبث– فلماذا نخجل من قول ذلك؟".

مولد التيار العبثي

في مسرح بابيلون الباريسي، حيث انطلقت الشرارة الأولى في الخامس من يناير ١٩٥٣ بمسرحية "في انتظار غودو" –التي ألفها بيكيت بين أكتوبر ١٩٤٨ ويناير ١٩٤٩– كان الزلزال المسرحي الذي غير وجه المسرح الحديث. فقد قدّم بيكيت شكلاً جديداً للمسرح: مسرحية بلا حبكة تقليدية، بلا بداية أو نهاية حقيقية، بلا حلول كما شكلت مسرحية "المغنية الصلعاء" ليونسكو – التي أخرجها نيكولا باتاي لأول مرة عام **1950** – أحد الأعمال التأسيسية الأخرى، حيث أدرجت لاحقاً ضمن الكلاسيكيات الحديثة لمسرح العبث. أما مسرحية "المحاكاة الساخرة" (١٩٤٧) لآرثر أداموف، فمثلت نقطة وصل بين المسرح البرجوازي والعبثي.

بينما قدم جان جينيه أعمالاً أكثر تعقيداً مثل "الخادمات" التي تجاوزت العبث إلى مسرح القسوة.

لماذا العبث؟

يقول " مارتن إسلن(مؤلف الكلاسيكيات الرائدة "مسرح العبث" و"بريخت" : اختيارالشرور) "إن العبث ليس يأساً، بل محاولة لإعادة الاتصال بالعالم، بعدما فقد الإنسان بوصلته". فيما يرى الكاتب والمسرحي الأمريكي إدوارد ألبي أن العبث هو بحث الإنسان عن ذاته في عالم بلا معنى، عالم يُصنع فيه الواقع من الوهم، وتُدار الحياة بآلة صمّاء.

رفض كتّاب العبث أمثال: بيكيت ويونسكو، وأرتو أداموف، وجان جينيه، ومن تأثر بهم، الأنظمة الاجتماعية والسياسية السائدة، حيث رأوا في الرأسمالية وحشاً يبتلع الفرد، وفي المؤسسات قوة تسرق أرواح الناس وتملأ عقولهم بخرافات النجاح والبطولة، وتطويعهم لتحقيق مصالح لا إنسانية.

صور متشعبة ولغة مُفرغة

ومن أجل تصوير واقع عبثي فوضوي، يستخدم مسرح العبث صوراً شعرية غامضة ومتشعبة، ويغيِّر أماكن الأشياء كي ينزع من الحياة اليومية الشكل المألوف بأسلوب التهكم، معبراً عن ذلك بالتمرد ومستعيناً بالحلم. كما يتخذ مسرح العبث من القلق أشكالاً خيالية لشخصياته، لتنتهي المسرحية عادة كأنها بدأت للتو. يرى (يان كوت) أن ما يميز مسرح العبث هو «الغروتيسك» المتمثل على مستوى الهيئة والفكر كرؤية إنثربولوجية، خاصة أنه يعالج المأساة وتناقضاتها، من معنى الكينونة والحرية والمصير إلى التفاوت بين المطلق والنظم البشرية الفاسدة.

أما اللغة في مسرح العبث فهي عميقة وذات بعد فلسفي تعبر عن عزلة الإنسان ووحدته، لكنها غير قادرة على تحقيق التفاهم بين الشخصيات، حيث تمسي «الكلمات بالنسبة إلـيَّ مظاهر صوتية خالية من المعنى كشخصيات أفرغت من سيكولوجيتها، لقد تخيلت نفسي أنني كتبت ما يماثل تراجيدية اللغة!» على حد تعبير يونسكو. وباقتحام اللغة المرئية والسمعية أفرغت اللغة من محتوياتها وتجردت من وظيفتها التواصلية، بحيث صارت عائقاً بين الناس.

محاكاة هزلية للواقع

أضحى المسرح العبثي تعبيراً عن تجارب درامية وأبعاد ميتافيزيقية، من دون حكاية أو حبكة مترابطة، وإنما عرض لمواقف متناقضة يتراوح فيها الخط الدرامي بين الصعود والنزول والخطيَّة، فضاعت البداية والعقدة والوسط والنهاية بما يتماشى مع فلسفة العبث التي تسخر من كل القوانين المبنية على المنطق. وقد لاقى هذا التيار الجديد نقداً.

الشاعر فادي مصطفى:

أكتب الشـعر الأصيـل والتفعيلة.. ولا يستهويني المنثور

الحرية – هويدا محمد مصطفى

شاعر يكتب أناشيد الحياة، بعوالمه المستمدة من الواقع، لتأتي القصيدة مثل قطعة موسيقية متناغمة، وبصور متزاحمة تختزنها ذاكرة المعنى. انتماؤه للقصيدة العمودية والتفعيلة يجعلنا نجد قصائده تجوب في فضاءات لا متناهية. صدر له مجموعات شعرية ست: "دموع الوطن"، "على ضفة النهد"، "على شفا حلمي"، "قيثارة الأحلام"، "نسائم الروح"، "جورية الخدين". "الحرية" التقت الشاعر فادي مصطفى، وكان هذا الحوار:

لكل مبدع حكاية وتاريخ، فكيف تقدم نفسك للقارئ؟ قبل أن أكونَ كاتباً أو شاعراً، فأنا قارئٌ نهم منذ نعومة أظفاري، وابن بيئة ريفيّة فقيرة، تحمّلت قسوة السنين والكفاح من أجل الحياة. ومن نبض المعاناة، ومن شريان الشعور، انبثق الشعر والشاعر. أنا لا أقـدّمُ نفسي وشعري، بل شعري هو من يقدّمني ويعرّف القارئ بي، وأغلب متابعيني هم ممن عانوا ويعانون ما عانيت.

من خلال مسيرتك الأدبية الحافلة بالكثير من المنجزات المتنوعة بعالم الأدب، ماذا حققت وماذا تعلمت؟ وهل تقع على الأديب مسؤولية تجاه العالم؟

حقّقت بعضاً من ذاتي، وأسعى للمزيد. تعلّمت من أخطائي، وممن سبقني، وأخذت عبراً من التّاريخ وطبّقتها على نفسي. للأدباء بشكلٍ عام، وللشعراء بشكلٍ خاص، مسؤولية توثيق مجريات وأحداث العصر، ونقل الشعور المجتمعي إلى من ينبغي أن يصل إليه.

| تفاصيل أكثر على الموقع

هل الرؤية جيدة بمنظار ذكرى التحرير ؟

يسرى المصري

الأعياد المباركة تحل ضيفاً عزيزاً على بلادنا وقريباً نحتفل بذكرى تحرير سوريا الذي يعتبر العلامة الفارقة لتصحيح التاريخ والجغرافيا وتصويب البوصلة نحو إعـادة بناء سوريا لكل السوريين وإعمار البلاد بدعم المجتمع الأهلي والصناديق السيادية التي تدعم الفقراء وتصوب الأحوال نحو الأفضل .

وفي مجتمعنا السوري نحتاج أن ننفض غبار التعب ..وآن الـوقـت لبدء صفحات بيضاء تعزز التسامح والمحبة والتعاضد بين الناس وترسم ملامح المحبة التي تشكل الهيكل العظمي لإعادة الإعمار .. ليس بالمال والتمويل والمشاريع فقط نبني البلاد لابد من نسج المحبة والتآلف والتعاضد بين الجميع الكل تحت مظلة سوريا هي الأم ولو اختلف أبناؤها ..بات من المضحك المبكي أن نغرق وسط تسميات طائفية ودينية وعرقية ومناطقية والعالم كله يتحول نحو الرقمنة والعولمة ويسخر من تلك الصراعات البالية والتي انقرضت في الدول المتقدمة والكل يعلم أنها عبارة عن مستنقع للرمال المتحركة يغرق الجميع ولا يحقق سوى المزيد من التعب والإنهاك للسوريين .

نريد أن نفرح بالتحرير ليس فقط تحرير البلاد وإنما تحرير العقول من الخلفيات والأحكام المسبقة التي لا تخضع لأي منطق أو عقل أو أخلاق ..هل نعيد ونزيد نحن اليوم نبني سوريا الجديدة نريد أن نكون على قلب واحد كي ننجح ..وهـذا النجاح سيكون للجميع ..الاستثمارات والأموال القادمة ستهيىء فرص عمل للجميع من شركات التطوير العقاري وحتى دكان بائع الفلافل ..التحول الرقمي والتقنيات والاتصالات بحاجة الى جهود كل الشباب السوري ..الصحة تحتاج كل طبيب العدالة تحتاج كل محام ..البلاد تحتاج كل جهد وأيضاً دعوات طيبة من الأمهات ..والجدات ..هكذا سنفرح بالتحرير ..

يليق بالسوريين الفرح ونقول لرجال الأعمال والتجار والمستثمرين والمسؤولين هل عشت تجربة أن تبذل جـزءاً صغيراً من مالك لتحل عقدة ضيق تلتف على عنق إنسان ما قريب أو جار أو صديق إن سعادة العطاء لا يشعر بها إلا من بذل بعضاً من روحه قبل ماله في وجه خير .. سعادة تفوق إنفاق آلاف الليرات على الشهوات والملذات ستشعر بقيمتك وأنـك كنت سبباً في جبر قلب كسرته الحياة القاسية ..فيمتلأ قلبك بالسعادة والطمأنينة والسكينة وكأنه برأ من صدأ الأنانية واللهاث وراء لحظة رضا حقيقية ..

تفاصيل أكثر على الموقع

المسرح الروماني في مدينة جبلة من الشواهد المعمارية التي تبرز عراقة المدينة وعمقها الحضاري

مهرجان مزدة الدولي للأفلام القصيرة:

دورة جديدة تحتفل بالإبداع السينمائي وتكرم الراحلة حميدة الخوجة

الحرية – ميسون شباني

تستعد مدينة مـزدة الليبية لاستقبال النسخة السادسة من مهرجان مزدة الدولي للأفلام القصيرة، الذي يُعتبر أحد أبرز المحافل السينمائية في العالم العربي، حيث يطل هذا العام ليحمل بين طياته احتفالية خاصة بالفن السابع، وجاءت الدورة الجديدة لتكون امتداداً لرؤية ثقافية رائدة تستشرف المستقبل، معززةً مكانة السينما الليبية على الساحة الدولية.

المهرجان الذي انطلق عام ٢٠١٦ كمبادرة محلية، وُظّف خلال السنوات الماضية ليصبح منصة عالمية تجذب صُنّاع السينما من مختلف بقاع الأرض، سيُقام هذا العام في عدد من المدن الليبية الكبرى، بدءاً من مزدة، مروراً ببنغازي وطبرق ومصراتة وزوارة. هذه التظاهرة الثقافية التي ستُعرض خلالها أعمال سينمائية متميزة، ستحمل معها الكثير من الأمل والإبداع، بمشاركة أفلام من أكثر من ٣٥ دولة عربية وأجنبية، من بينها سوريا ومصر والسعودية والأردن والكويت وفلسطين ولبنان.

تفاصيل أكثر على الموقع

الذكاء الاصطناعي يستهلك كميات هائلة من الكهرباء والمنقذ هو الطاقة الشمسية

تفاصيل أكثر على الموقع

«الطيـون».. عشبة جبلية تحولت إلى دواء للمفاصل والجروح

الحرية– لوريس عمران

تلوح عشبة الطيون بين المنحدرات الخضراء لقرى ريف محافظة اللاذقية بأزهارها الصفراء ناشرة عبيراً خفيفاً يختلط برائحة التـراب الـرطـب والـهـواء البحري القادم من الساحل هذه النبتة البـريـة لـم تعد مـجـرد مـكـون طبيعي يزين سفوح الجبال بل تحولت إلى عنصر أساسي في التراث العلاجي الشعبي لدى أبناء المنطقة.

تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يســرى المصري | أمينـا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد